رؤى المرجعية في الاصلاح الحكومي

أحمد خضير كاظم

رؤى المرجعية
في الاصلاح الحكومي

أحمد خضير كاظم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على اشرف الانبياء و المرسلين ابا القاسم محمد و على اله الطيبين الطاهرين

كنت عازماً على كتابة مقالة حول اهم النقاط الواردة في خطبة الجمعة السياسية ليوم ٢٠١٥/٨/٧ و ما ورد فيها من وصايا لاهم خطوات الاصلاح الحكومي و تحديد اهم مفاصل الاصلاح لمواجهة الفساد لكني وجدت مجموعة كبيرة من الفتاوى و التي تصب في الدعوة الى الاصلاح و محاربة الفساد تمتد الى الايام الاولى من الاحتلال الامريكي و ان توجيه المرجعية كان لبناء حكومة مستقلة و عراقية قادرة على حماية الشعب و الدفاع عن حقوقه ومصالحه العليا منذ ذلك الوقت فرأيت من المصلحة ان اجمع جزء من تلك المواقف و ابرازها للاعلام بصورة واضحة .

و فيما يلي ابرز ما ورد عن المرجعية في هذا الخصوص و من الايام الاولى و مما وجدته في ارشيف موقع سماحته دام ظله ...

أحمد خضير كاظم

قبل ان نبدأ...

قبل ان أبدأ لا بد لي أن أوضح ثلاث نقاط مهمة:

الاولى : هذا جزء مما أطلعت عليه من على موقع مكتب السيد السيستاني دام ظله او عبر ما نشر في الاعلام لذا قد يحتوي على كثير من أراء وتوجيهات المرجعية لكن ليس كلها. فهو توثيق لجزء من تلك المواقف.

الثانية: حاولنا قدر الامكان نشر اراء سماحة المرجع الاعلى دون التطرق لفتاوى وكلمات باقي المراجع حفظهم الله لسببين الاول للأختصار و الثاني كون رؤية المرجعية العليا في الوضع السياسي العراقي شاملة تهافتت عليها انظار الاحبة و الاعداء في آن واحد ووكالات الانباء في كل موقف ومنذ بداية الاحتلال .

الثالثة : هذا جزء من الرد على الشبهات الكثيرة التي أثيرت هنا وهناك حول مواقف المرجعية العليا من الوضع الراهن.

ما هو دور المرجعية العليا؟

يتمثل دور المرجعية الدينية في تزويد المؤمنين بالفتاوى الشرعية في مختلف شؤون الحياة الفردية والاجتماعية، ولكن هناك مهام أخرى يقوم بها المرجع بحكم مكانته الاجتماعية والدينية ومنها إعانة الفقراء ورعاية المؤسسات والمراكز الدينية ونحو ذلك. ومنذ الايام الاولى للاحتلال الامريكي اوضحت المرجعية العليا بوضوح باستقلالية المرجعية بعيداً عن مجلس الحكم او الحكومات التي تليه او المشاركة فيه باي دور من الادوار و ضرورة ابتعاد رجال الدين عن المواقع الادارية و التنفيذية وانها ليس لها اي تواصل مع الجانب الايراني او اي طرف خارجي اخر فيما يخص الشأن العراقي وان الشعب العراقي هو وحده المعني بطريقة الحكم عبر الانتخابات و أختيار من يمثله في الحكم. وهذه أهم تساؤلات الصحفيين و اجابة المرجعية العليا عنها في هذا الشأن :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أرجو من سماحتكم الإجابة على الأسئلة المدونة أدناه ونحن لكم من الشاكرين والسلام عليكم

باسم حلمي مروة

مراسل وكالة أنباء أسوشيتد برس الأمريكية

س١: ما هي الحكومة التي تريدون في عراق ما بعد صدام حسين وكيف يجب أن يتم تشكيلها؟ هل ستلعبون دوراً فيها؟

ج١: شكل نظام الحكم في العراق يحدّده الشعب العراقي وآلية ذلك أن تجري انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي من يمثّله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يطرح الدستور الذي يقرّه هذا المجلس على الشعب للتصويت عليه، والمرجعية لا تمارس دوراً في السلطة والحكم.

س٢: هل تريدون من أبناء الطائفة الشيعية الكريمة أن يتعاونوا مع الإدارة المدنية الأميركية في العراق؟

ج٢: الذي نريده هو أن يفسح المجال لتشكيل حكومة منبعثة من إرادة الشعب العراقي بجميع طوائفه وأعراقه.

س٣: هل تحاول إيران أن تلعب دوراً سياسياً في العراق حالياً وهل حاول الإيرانيون الاتصال بكم؟

ج٣: يفترض بجميع الحكومات أن تحترم سيادة العراق وإرادة شعبه ولا تتدخل في شؤونهم، وليس لدينا اتصال بأية جهة أجنبية فيما يخصّ الشأن العراقي.

س٤: هل أبناء الطائفة الشيعية الكريمة موحدون في العراق حالياً وكيف هي العلاقة مع المراجع الأخرى؟

ج٤: العراقيون بجميع طوائفهم ومذاهبهم، من الشيعة وغيرهم، موحدون في المطالبة باحترام إرادتهم في تقرير مصيرهم ورفض أن يخطط الأجنبي لمستقبلهم السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي.

مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف

و في تساؤلات لصحيفة أخرى هي صحيفة الواشنطن بوست:

بسم الله الرحمن الرحيم

س١: ما هو دور المرجع في الحياة؟

ج١: الدور الأساس للمرجع هو تزويد المؤمنين بالفتاوى الشرعية في مختلف شؤون الحياة الفردية والاجتماعية، ولكن هناك مهام أخرى يقوم بها المرجع بحكم مكانته الاجتماعية والدينية ومنها إعانة الفقراء ورعاية المؤسسات والمراكز الدينية ونحو ذلك.

س٢: كيف تغيّر وضع رجال الدين بعد سقوط النظام؟

ج٢: تيسّر لهم القيام بصورة أفضل بما هو واجبهم من تعليم الجاهلين ونصح المؤمنين وإرشادهم وإصلاح ذات بينهم ونحو ذلك ممّا يرجع إلى صلاح دينهم ودنياهم.

س٣: كيفية تعامل رجال الدين مع الناس؟

ج٣: ظهر الجواب منه ممّا تقدّم.

س٤: ما هو الدور السياسي الذي يملكه المرجع أو رجال الدين؟

ج٤: سماحة السيد لا يطلب موقعاً في الحكم والسلطة ويرى ضرورة ابتعاد علماء الدين عن مواقع المسؤوليات الإدارية والتنفيذية.

س٥: ما هي العلاقة بين الدين والدولة؟

ج٥: يفترض بالحكومة التي تنبثق عن إرادة أغلبية الشعب أن تحترم دين الأغلبية وتأخذ بقيمه ولا تخالف في قراراتها شيئاً من أحكامه.

س٦: كيف يحصل المجتهد على الاجماع (القرار)؟

ج٦: لم يتّضح المقصود بالسؤال.

س٧: ما هو رأيكم وهل نستطيع أن نعلم من هو أفضل مرجع من الأشخاص والمراجع الذين توفوا؟

ج٧: كلّ مكلف يرجع في تحديد (المرجع الأعلم) إلى من يثق به من أهل الاختصاص ونحن لا نبدي رأياً في ذلك ونحترم الجميع.

س٨: ما هي أفضل نصيحة للعراقيين من خلال ذكر حديث نبوي أو من خلال حديث لإمام أو مرجع؟

ج٨: في القرآن الكريم وأحاديث النبي(ص) وأهل بيته (ع) الكثير ممّا لو عمل بها المسلمون لكانوا في حال أفضل من الحال الحاضر ومن أبرز ذلك قوله تعالى: (فبشر عباد الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم اولوا الالباب).

س٩: ما هو موقفكم ورأيكم تجاه التواجد الامريكي؟

ج٩: نشعر بقلق شديد تجاه أهدافهم ونرى ضرورة أن يفسحوا المجال للعراقيين بأن يحكموا أنفسهم بأنفسهم من دون تدخل أجنبي.

س١٠: ما هو أكبر خطر وتهديد لمستقبل العراق؟

ج١٠: خطر طمس هويته الثقافية التي من أهم ركائزها هو الدين الاسلامي الحنيف.

س١١: ما هو المطلوب من رجال الدين في الحكم؟ هل يجب أن يكون لهم دور في الحكومة؟

ج١١: تقدم الجواب عن ذلك.

س١٢: هل الجو والوضع في النجف يعتبر خطر؟

ج١٢: نعم لا يزال الوضع غير آمن.

س١٣: ما هو معدل عمل السيد السيستاني (الوالد) أو السيد محمد رضا السيستاني أعني جدول الأعمال اليومية وكيفية آلية العمل بالنسبة لسماحتكم؟

ج١٣: سماحة السيد يقضي معظم أوقاته_ صباحاً ومساءاً_ بين الإجابة على الاستفتاءات الشرعية واستقبال الزائرين وقراءة مختلف الكتب التي تُقدّم إليه أو تُوفّر له، ويقضي بعض الوقت في متابعة ما تبثّه بعض الاذاعات وما تنشره بعض الصحف.

س١٤: هل جنابكم وسماحتكم متفائلين بالمستقبل أم متشائمين؟

ج١٤: علينا ان نتفاءل وفي الحديث: (تفاءلوا بالخير تجدوه).

مكتب السيد السيستاني (دام ظله)

النجف الأشرف

موقع مكتب
سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني (دام ظله)

بسم الله الرحمن الرحيم

١) الدور الاساسي للمرجع هو تزويد المؤمنين بالفتاوى الشرعية في مختلف شؤون الحياة الفردية والاجتماعية ، وهناك مهام اخرى تقوم بها المرجعية بحكم وظيفتها الاجتماعية ومنها اعانة الفقراء ورعاية المؤسسات والمراكز الدينية ونحو ذلك .

٢) نستلهم الدائم بصورة افضل - اهم واجباتهم من تعليم الجاهلين ، ونصح المؤمنين وارشادهم واصلاح ذات بينهم ونحو ذلك ، مما يرجع الى صلاح دينهم ودنياهم .

٣) خطر الحرب على ما تقدم .

٤) سماحة السيد لا يطلب موقعاً في الحكم او السلطة ويرى ضرورة ابعاد علماء الدين عن مواقع المسؤوليات الادارية والتنفيذية .

٥) نقترح بالكلمة التي تتسق عادة ادارة الدولة ان تحترم دين الاغلبية وتأخذ تقاليده ولا تخالف في قراراتها شيئاً من احكامه .

٦) لم يتضح المقصود بالسؤال .

٧) كل تكليف يرجع في تحديد (المرجع الاعلم) الى من يثق به من اهل الخبرة من المختصين ونحن سنبدي رأينا في ذلك ونختم الجميع .

٨) في القرآن الكريم واحاديث النبي (ص) واهل بيته (ع) الكثير مما لو عملنا به لكنا في حال افضل من الحال الحاضر ومن ابرز ذلك قوله تعالى (فبشر عباد الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه اولئك الذين هداهم الله واولئك هم اولوا الالباب) .

٩) نشعر بقلق شديد تجاه اهدافهم ونرى ضرورة ان يعمد الجميع الى اعادة النظر بانفسهم من دون تدخل اجنبي .

١٠) خطر طمس هوية الثقافة التي من اهم ركائزها هو الدين الحنيف .

١١) تقدم الجواب عن ذلك .

١٢) لم يزال الوضع غير آمن .

١٣) سيقدم الدين تقديم معظم اوقاته - سماحة السيد - بين الاجابة على الاستفتاءات الشرعية واستقبال الزائرين وقراءة ما يرد للمكتب الذي تقدم اليه او توجه له ، مع تخصيص وقت من الوقت في مقابلة ما تيسر من الشخصيات والاجتماعات مما تقتضيه المصلحة .

١٤) تحليل ما يستفاد من الحديث (رفاعوا بالخير تحمدوه) .

مكتب السيد السيستاني

من هنا نبدأ ..

كانت المرجعية العليا تقف ضد الاحتلال الامريكي و ترفض بقاء الاحتلال و لاتوافق على تواجد اي قوات اجنبية على ارض العراق خارج مظلة الامم المتحدة (التي اعتبرت التواجد الامريكي في الاراضي العراقية أحتلالاً) و كانت ترى ان الشعب العراقي وحده هو المعني بقراراته و اختيار من يمثله في كتابة الدستور او الحكم وانها لن تتواصل مع الطرف الايراني او اي طرف اخر فيما يهم الشعب العراقي.. نستنتج ان استقلالية الحكم و حرية الاختيار للشعب العراقي هو اول مراحل الاصلاح الذي طالبت به المرجعية..

اجابة من ضمن عدة اسئلة لصحيفة بايونير الهندية

س١: هل لديكم أسماء تقترحونها على مجلس الحكم كخبراء لكتابة دستور عادل ومناسب للعراق؟

ج١: من يكتب الدستور العراقي القادم يجب أن يكون منتخباً من قبل الشعب العراقي ولا شرعية لآلية التعيين.

١٦ /ج٢/١٤٢٤هـ

مكتب السيد السيستاني (دام ظله)

النجف الأشرف

وكذلك نص الاستفتاء التالي:

بسمه تعالى

إن سماحة السيد - دام ظله - سبق أن أكّد مراراً على ضرورة أن تكون الحكومة العراقية ذات السيادة منبثقة من انتخابات حرة نزيهة يشارك فيها أبناء الشعب العراقي بصورة عامة .

ولكن لأسباب كثيرة معروفة تمّ استبعاد خيار الانتخابات، فبين مماطلة وممانعة وتخويف انقضى الوقت وقرب موعد الثلاثين من حزيران الذي يفترض أن يستعيد فيه العراقيون السيادة على بلدهم .

وهكذا آل الأمر إلى التعيين لتتشكّل الحكومة الجديدة من دون أن تحظى بالشرعية الانتخابية، بالإضافة إلى أنه لم يتمثل فيها جميع شرائح المجتمع العراقي وقواه السياسية بصورة مناسبة .

ولكن مع ذلك فالمؤّمل أن تثبت هذه الحكومة جدارتها ونزاهتها ، وعزمها الأكيد على أداء المهام الجسيمة الملقاة على عاتقها وهي :

١ - استحصال قرار واضح من مجلس الأمن الدولي باستعادة العراقيين السيادة على بلدهم سيادة كاملة ، غير منقوصة في أي من جوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية ، والسعي البليغ في إزالة آثار الاحتلال من كافة جوانبه .

٢ - توفير الأمن في كافة ربوع البلد ووضع حدّ لعمليات الجريمة المنظمة وسائر الأعمال الإجرامية .

٣ - تقديم الخدمات العامة للمواطنين وتخفيف معاناتهم فيما يمسّ حياتهم اليومية .

٤ - الإعداد الجيّد للانتخابات العامة، والالتزام بموعدها المقرر في بداية العام الميلادي القادم، لكي تتشكل جمعية وطنية لا تكون ملزمة بأي من القرارات الصادرة في ظل الاحتلال، ومنها ما يسمّى بقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية .

إن الحكومة الجديدة لن تحظى بالقبول الشعبي، إلا إذا أثبتت - من خلال خطوات عملية واضحة - أنها تسعى بجدّ وإخلاص في سبيل إنجاز المهام المذكورة ، وفقّ الله الجميع لما يحبّ ويرضى .

والسلام عليكم و رحمة الله و بركاته .

مكتب السيد السيستاني . دام ظله .

النجف الاشرف

١٤ ربيع الثاني ١٤٢٥

موقع مكتب
سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني (دام ظله)

بسم الله الرحمن الرحيم

١) تشكل نظام الحكم في العراق بجدده الشعب العراقي وآليه ذلك ان تجرى انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور ثم يطرح الدستور الذي يقره هذا المجلس على الشعب للتصويت عليه ، والمرجعية لا تمارس دوراً في السلطة والحكم .

٢) الذي نريده هو ان يتسنى المجال لتشكيل حكومة منبعثة من ارادة الشعب العراقي بجميع طوائفه واعراقه .

٣) يفترض بجميع الحكومات ان تحترم سيادة العراق وارادة شعبه ولا تتدخل في شؤونهم ، وليس لدينا اتصال بأية جهة اجنبية فيما يخص الشأن العراقي .

٤) العراقيون بجميع طوائفهم ومذاهبهم من الشيعة وغيرهم موحدون في المطالبة باحترام ارادتهم في تقرير مصيرهم ورفض اي تخطيط اجنبي لمستقبلهم السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي او الثقافي .

موقع مكتب
سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني (دام ظله)

بسم الله الرحمن الرحيم

١) ليس من شأن سماحة المرجع المشاركة فيما يسمى بـ (مجلس الحكم) المزمع تشكيله من قبل سلطة الاحتلال، ولم يجر اي اتصال بين سماحته وبين المسؤولين في سلطة الاحتلال بشأن تشكيل هذا المجلس او اي امر آخر يتعلق بمستقبل العراق.

٢) لا تتوفر لدينا معلومات عن الاشخاص المزمع تعيينهم فيما يسمى بـ (مجلس الحكم).

موقع مكتب
سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني (دام ظله)

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد:

يسأل الكثير من المؤمنين عن الموقف تجاه الحكومة العراقية الجديدة التي تم تشكيلها يوم أمس بمساعي السيد الأخضر الإبراهيمي مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة؟

جمع من المؤمنين
١٣/ ربيع الثاني / ١٤٢٥

بسمه تعالى

ان سماحة السيد ـ دام ظله ـ وان كان مؤكداً على ضرورة ان تكون الحكومة العراقية ذات السيادة منبثقة من انتخابات حرة نزيهة يشارك فيها ابناء الشعب العراقي بصورة عامة .

ولكن لأسباب كثيرة معروفة تم استبعاد خيار الانتخابات . فبين معالجة وتسويف ومماطلة وتحويف انقضى الوقت وقرب موعد الخامس من حزيران الذي يفترض أن يستعيد فيه العراقيون السيادة على بلدهم .

وهكذا آل الامر الى تشكيل الحكومة الجديدة من دون أن تحظى بالشرعية الانتخابية ، بالاضافة الى انها لم تمثل فيها جميع شرائح المجتمع العراقي وقواه السياسية بصورة مناسبة .

ولكن مع ذلك فللمؤمل أن تثبت هذه الحكومة جدارتها وتراهنها ، وعزمها الأكيد على أداء المهام الجسيمة الملقاة على عاتقها وهي :

١ـ استكمال قرار راح من مجلس الأمن الدولي باستعادة العراق السيادة على بلدهم سيادة كاملة وغير منقوصة في أي من جوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية ، والسعي الحثيث في ازالة آثار الاحتلال من كافة جوانبه .

٢ـ توفير الأمن في كافة ربوع البلد ورفع حدة العمليات الجرمية المنظمة وموارد الارهاب الاجرامية .

٣ ـ تقديم الخدمات العامة للمواطنين وتحسين معاشهم فيما يمس حياتهم اليومية .

٤ ـ الاعداد الجيد للانتخابات العامة والالتزام بموعدها المقرر في نهاية العام الميلادي القادم، لكي تشكل مجلس وطني لا تكون ملوثة بأي من الممارسات السابقة في ظل الاحتلال ، ومنها ما يجري بقانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية .

ان الحكومة الجديدة لن تحظى بالقبول الشعبي ، الا اذا أثبتت ـ من خلال خطوات عملية واضحة ـ انها تسعى بجد واخلاص في سبيل إنجاز المهام المذكورة ، وفق الله الجميع لما يحب ويرضى .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

١٤ / ربيع الثاني
١٤٢٥

SISTANI@SISTANI.ORG

WWW.SISTANI.ORG

ضرورة حصر السلاح بيد الدولة ..

تعالت الاصوات في السنوات الاخيرة بضرورة حصر السلاح بيد الدولة لكنهم تغافلوا عن النداءات الاولى للمرجعية العليا في ضرورة حصر السلاح في يد الحكومة منذ السنوات الاولى للاحتلال الامريكي وضرورة جمع السلاح غير المرخص فيه و حددت لتنفيذ هذا القرار في اجابتها لصحيفة فور سايت اليابانية إلى قرار سياسي من مختلف الفرقاء وإلى قوات أمن عراقية قادرة على توفير الأمن والنظام. جاء مضمون كلام سماحة السيد ضمن اجابة مكتبه دام ظله على أسئلة مجلة فور سايت اليابانية وندرج لكم الاسئلة والاجابة كاملة

اسئلة مجلة فور سايت اليابانية

س١: بعد مضي عدة أشهر على تشكيل الحكومة برئاسة السيد جواد المالكي، هل أن سماحة السيد راض عما يقوم به رئيس الوزراء وحكومته من خطوات لإعادة السلام الى العراق؟

ج١: هم يبذلون جهداً طيباً في هذا المجال، ولكن ليس بمقدورهم إحراز تقدم ملموس إذا لم يتخذ الفرقاء العراقيون _ من المشاركين في العملية السياسية وغيرهم _ قراراً واضحاً وصادقاً بنبذ العنف واستبداله بالحوار السلمي لحلّ الخلافات العالقة.

س٢: هل هناك حل للصراع الشيعي السني في العراق، وما هو دور الزعامات الدينية في ذلك؟

ج٢: لا يوجد صراع ديني بين الشيعة والسنة في العراق، بل هناك أزمة سياسية، ومن الفرقاء من يمارس العنف الطائفي للحصول على مكاسب سياسية وخلق واقع جديد بتوازنات مختلفة عما هي عليها الآن، وقد تسبب هذا في زجّ بعض الأطراف الأخرى أيضاً في العنف الطائفي، ويضاف إلى ذلك ممارسات التكفيريين الذين يسعون في تأجيج الصراع بين الطرفين ولهم مشروعهم المعروف.

ونتيجة ذلك كله هو ما نشهده اليوم من عنف أعمى يضرب البلد في كل مكان ويحصد أرواح آلاف الأشخاص وقد تسبب في تهجير وتشريد أعداد كبيرة أخرى من المواطنين.

س٣:يعتقد الخبراء أن وجود الميليشيات يزيد من سوء الوضع في العراق، ما هو الحل المناسب لهذه المشكلة بنظركم؟

ج٣: إن المرجعية الدينية كانت من أول المنادين بضرورة حصر السلاح في يد الحكومة وجمع الأسلحة غير المرخص فيها، ولكن لا بد أن يعمّم ذلك بالنسبة إلى كافة المجموعات المسلحة لأيّة

جهة انتمت، وهذا يحتاج إلى قرار سياسي من مختلف الفرقاء وإلى قوات أمن عراقية قادرة على توفير الأمن والنظام.

س٤: هل يشعر سماحة السيد بأي خطر يهدد حياته الشخصية، ومن أية جهة هو؟

ج٤: سماحته دام ظله لا يهتم بخطر كهذا في وقت تهدد المخاطر المختلفة كثيراً من أبناء الشعب العراقي.

س٥: ازداد في الفترة الأخيرة التوتر بين أتباع الديانات التوحيدية الرئيسية وهي الإسلام والمسيحية واليهودية فما هي رؤيتكم لتخفيف هذا التوتر؟

ج٥: يجب أن يسعى الجميع _ ولا سيما الزعامات الدينية والروحية _ لتثبيت قيم المحبة والتعايش السلمي المبني على رعاية الحقوق والاحترام المتبادل بين أتباع مختلف الأديان والاتجاهات الفكرية، ولكن المؤسف أن ما صدر أخيراً من تصريحات لبابا الفاتيكان ومن قبلها قضية الرسوم الكاريكاتورية قد أضرّت كثيراً بفرص تكريس السلام والتسامح الديني بين المسلمين والمسيحيين ولا بد من تصحيح المواقف واتخاذ تدابير مناسبة لتدارك ما وقع.

س٦: لقد انسحبت القوات اليابانية من السماوة بعد سنتين ونصف السنة من النشاطات الانسانية.. بهذه المناسبة اسمحوا لي أن أسألكم عن انطباعكم عن اليابان؟

ج٦: الشعب الياباني قدّم نموذجاً رائعاً في التغلب على ما خلّفته الحرب العالمية الثانية واستطاع أن يحقق تقدماً علمياً واقتصادياً مذهلاً خلال عدة عقود، نتمنى أن تتاح فرصة مماثلة للشعب العراقي في الرقي والتقدم بمساعدة الشعب الياباني الصديق.

مكتب السيد السيستاني (دام ظله)

النجف الأشرف

١٤/رمضان ١٤٢٧هـ

موقع مكتب
سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني (دام ظله)

اسئلة صحفية مقدمة الى مكتب سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني من مجلة (فور سابت) اليابانية :

١ . بعد مضي عدة اشهر على تشكيل الحكومة برئاسة السيد جواد المالكي ، هل ان سماحة السيد راض عما يقوم به رئيس الوزراء و حكومته من خطوات لاعادة السلام الى العراق ؟

٢ . هل هناك حل للصراع الشيعي السني في العراق ، و ما هو دور الزعامات الدينية في ذلك ؟

٣ . يعتقد الخبراء ان وجود الميليشيات يزيد من سوء الوضع في العراق ، ما هو الحل المناسب لهذه المشكلة بمعتقدكم ؟

٤ . هل يشعر سماحة السيد باي خطر يهدد حياته الشخصية ، و من اية جهة هو ؟

٥ . إزداد في الفترة الاخيرة التوتر بين اتباع الديانات التوحيدية الرئيسية و هي الاسلام و المسيحية و اليهودية فما هي رؤيتكم لتخفيف هذا التوتر ؟

٦ . لقد انسحبت القوات اليابانية من العراق بعد سنتين و نصف السنة من النشاطات الانسانية .. بهذه المناسبة اسمحوا لي ان اسالكم عن انطباعكم عن اليابان ؟

الصحفي الياباني
ياس ايدي
٢٠٠٦/٩/١٤

بسم الله تعالى

١ ـ هم يبذلون جهداً طيباً في هذا المجال ، ولكن ليس بمستوى حجم الدمار الذي حل بالعراق والعراقيين ـ من المشاركين في العملية السياسية وغيرهم ـ قراراً واحداً وصادقاً لنبذ العنف والاستبدال بالحوار السلمي لحل الخلافات القائمة .

٢ ـ لا يوجد صراع ديني بين الشيعة والسنة في العراق ، بل هناك ازمة سياسية ، ومن الفقهاء من يمارس العنف الطائفي للحصول على مكاسب سياسية وخلق واقع جديد بتوازنات تخدمه على ما هي عليه الآن ، وقد تسبب هذا في زج بعض العراقيين ايضاً في العنف الطائفي ، ويضاف الى ذلك ما مارسته القنوات الاعلامية الذين يسعون في تأجيج الصراع بين الطرفين دون مشروعهم الخاص .

ونتيجة ذلك كله هو ما شهده الدم من سفك أجج ويضرب الجار في كل مكان وتصدعت ارواح الآف الابرياء وقد تسبب في تهجير وتشريد اعداد كبيرة لغيرهم من المواطنين .

٣ ـ ان المرجعية الدينية كانت من اول المحذرين بضرورة حصر السلاح في يد الحكومة وجمع الاسلحة غير المرخصة بيد الدولة ، ولكن لابد ان يتم ذلك بالسبل التي كانت المجموعات المسلحة لا اية جهة انتمت ، وهذا يحتاج الى قرار سياسي من مختلف الفرقاء والى قوات امن محايدة تكون قادرة على توفير الامن والنظام .

٤ ـ ما زلت ولله الحمد لا اجد نفسي بخطر كهذا في وقت تتهدد الحياة الكثير من ابناء الشعب العراقي .

٥ ـ يجب ان يسعى الجميع ـ ولا سيما الزعامات الدينية والروحية ـ لتشييع ثقافة المحبة والتعايش السلمي الذي هو غاية الدين والاستثمار المتبادل بين اتباع مختلف الاديان والمعتقدات الكونية ، ولكن المؤسف ان ما صدر اخيراً من تصريحات لبابا الفاتيكان من قبلها متصيدة الرسوم الكاريكاتيرية قد اساءت كثيراً لجهود تكريس السلام والتعايش الديني بين المسلمين والمسيحيين ولابد من تصحيح المواقف واتخاذ تدابير مناسبة لتدارك ما وقع .

٦ ـ الشعب الياباني قدم نموذجاً رائعاً في التغلب على ما خلفته الحرب العالمية الثانية وانطلق ان يحقق تقدماً علمياً واقتصادياً مذهلاً خلال العقود ، فنتمنى ان تتاح فرصة مماثلة للشعب العراقي في الرقي والتقدم بمساعدة الشعب الياباني الصديق

٢٤ رمضان ١٤٢٧

أحترام ادوات الحكومة و عدم التعدي على صلاحياتها و التعاون معها

سادت ظاهرة الانفلات الامني منذ الايام الاولى لسقوط الطاغية و استحوذ المواطنين على عدد من الملفات الحكومية و لا سيما الملفات للدوائر الامنية و قد حدثت نتيجة لذلك قيام البعض ببيع تلك الملفات كما ترتبت على بعض تلك المعلومات الصحيحة وغير الصحيحة بعض حالات الانتقامية وغيرها ..

ان الاستفتاءات التي وردت الى سماحة السيد السيستاني دام ظله في تلك الفترة تشير الى تحريمه الاستحواذ على تلك الملفات و بيعها وان توثق بمراعاتها الضوابط الشرعية و القانونية و تسلم للجهات الحكومية المختصة و ذات الصلاحية.

لانه من مهام الحكومة كما بينت المرجعية ان على من يمتلك الادلة حول احد ازلام النظام السابق ان يتوجه الى القضاء وعدم اخذ الثار خارج الاطر القانونية.

نص الاستفتاء الاول:

سماحة المرجع الديني آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني دام ظلكم

نرجو من سماحتكم الاجابة على ما يأتي:

بعد سقوط النظام وما رافق ذلك من انفلات أمني قام العديد من الأشخاص بالاستحواذ على الملفات الحكومية وخاصة تلك التابعة لبعض الداوئر الأمنية وفيها الكثير من المعلومات الصحيحة وغير الصحيحة المتعلقة بالناس وبالمصالح العامة.

فهل يجوز لأولئك الأشخاص استمرار الاستحواذ عليها؟ وهل يجوز لهم بيعها؟ وإذا لم يجز ذلك فماذا يصنعون بها؟

باسم محمد الماجدي/ ٢٧/ذي الحجة/١٤٢٤هـ

بسمه تعالى

لا يجوز لهم ذلك ويلزمهم تسليمها إلى جهة حكومية ذات صلاحية، يوثق بمراعاتها للضوابط الشرعية والقانونية في التعامل معها والله العالم.

٢٧/ذي الحجة/١٤٢٤هـ/ مكتب السيد السيستاني (دام ظله)/النجف الأشرف

موقع مكتب
سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني (دام ظله)

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة المرجع الديني آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله

نرجو من سماحتكم الاجابة على ما يأتي :-

بعد سقوط النظام وما رافق ذلك من انفلات امني تام العديد من الاشخاص بالاستحواذ على الملفات الحكومية وخاصة تلك التابعة لبعض الدوائر الأمنية وغيرها الكثير من المعلومات الصحيحة وغير الصحيحة المتعلقة بالناس وبالمصالح العامة .

فهل يجوز لأولئك الاشخاص استمرار الاستحواذ عليها ؟ وهل يجوز لهم بيعها ؟ وإذا لم يجز ذلك فماذا يفعلون بها ؟

بسم تعالى

لا يجوز لهم ذلك ويلزمهم تسليمها الى جهة حكومية ذات صلاحية ، يوثق بمراعاتها للضوابط الشرعية والقانونية في التعامل معها والله العالم .

٢٧ / ذي الحجة ١٤٢٤

باسم محمد الماجدي
٢٧ / ذي الحجة / ١٤٢٤هـ

SISTANI@SISTANI.ORG

WWW.SISTANI.ORG

نص الاستفتاء الثاني :

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة المرجع الأعلى السيد السيستاني دام ظله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في الظروف الحالية وما يتكشف يوماً بعد يوم من أبعاد الدور التخريبي الذي يقوم به أفراد وجماعات من أزلام النظام البائد والوافدين من الخارج في زعزعة أمن العراقيين واستهدافهم بعمليات إجرامية والسعي في تصفية نخبهم الفكرية و الدينية والسياسية... هل يرى سماحة السيد دام ظله أن التعاون مع الأجهزة المكلفة بحفظ الأمن والاستقرار هو واجب شرعي يتحتم على العراقيين جميعاً أن ينهضوا به لرصد أولئك الأفراد والجماعات وللحد من تفاقم دورهم الهدّام الذي يستبيح دماء الأبرياء ويهدد بفتنة طائفية؟ أفتونا مأجورين محمد صالح

٢٠٠٥/٣/٢م

بسمه تعالى

نعم يجب ذلك .كفايةً . مع رعاية الضوابط الشرعية والله العالم.

٦/ صفر / ١٤٢٦هـ

موقع مكتب
سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني (دام ظله)

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة المرجع الاعلى السيد السيستاني دام ظله

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

في الظروف الحالية و ما ينكشف يوماً بعد يوم من أبعاد الدور التخريبي الذي يقوم به أفراد و جماعات من ازلام النظام البائد و الوافدين من الخارج في زعزعة امن العراقيين و استهدافهم بعمليات إجرامية و السعي في تصفية نخبهم الفكرية و الدينية و السياسية ... هل يرى سماحة السيد دام ظله ان التعاون مع الاجهزة المكلفة بحفظ الامن و الاستقرار هو واجب شرعي يتحتم على العراقيين جميعاً أن ينهضوا به لرصد اولئك الافراد و الجماعات و للحد من نفاقم دورهم الهدام الذي يستبيح دماء الابرياء و يهدد بفتنة طائفية ؟ افتونا مأجورين

محمد صالح
٢٠٠٥/٣/٢

بسم الله تعالى

لم يجب ذلك - كتابة - مع رعاية الضوابط الشرعية والاحكام.

٦ رمضان ١٤٢٦

SISTANI@SISTANI.ORG

WWW.SISTANI.ORG

نص الاستفتاء الثالث:

بسمه تعالى

مكتب سماحة المرجع الديني الاعلى آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله الوارف). السلام عليكم و رحمة الله و بركاته و بعد : هناك الكثير من ازلام النظام السابق ممن كان له دور مباشر اوغير مباشر في ايذاء الناس و الاعتداء عليهم و فيما يلي بعض الاسئلة بشأنهم نرجوا الاجابة عليها:

إستفتاءات حول مسؤولي النظام السابق في العراق

١ _ من تأكد دوره المباشر في قتل الابرياء - باعتراف منه او بغير ذلك ـ هل تجوز المبادرة الى القصاص منه؟

ج: القصاص انما هو حق لاولياء المقتول بعد ثبوت الجريمة في المحكمة الشرعية ، و لاتجوز المبادرة اليه لغير الولي ، و لاقبل الحكم به من قبل القاضي الشرعي.

٢ _ من كان لما كتبه من (تقرير) ضد بعض المؤمنين دور اساس في اعدامهم هل يجوز لاولياء المعدومين قتله أو اجباره على مغادرة المدينة أو نحو ذلك؟

ج: لاتجوز المبادرة الى اتخاذ ايٌ اجراء بصدد معاقبته بل لابدٌ من تاجيل الامر الى حين تشكيل محكمة شرعية للنظر في مثل هذه القضايا.

٣_ هل يكفي كون الشخص عضوا مهما في حزب البعث السابق أو من المتعاونين مع اجهزة النظام الامنية بصورة او اخرى في جواز قتله؟

ج: لا يكفي، و امر مثله موكول الى المحاكم الشرعية، فلابدٌ من الانتظار الى حين تشكيلها.

٤_ بعد سقوط النظام و قعت اعداد هائلة من ملفات الاجهزة الامنية في ايدي بعض المؤمنين هل يجوز نشرما تضمنتها من أسماء عملاء النظام و المتعاونين معه؟

ج: لا يجوز ذلك، بل لابد من حفظها وجعلها تحت تصرف الجهة ذات الصلاحية.

٥_ بعض من ورد اسمه في سجل المتعاونين مع الاجهزة الامنية يدعي أنه تعهد بالتعاون تحت طائلة التهديد و الاكراه هل يجوز التشهير به قبل ثبوت كونه متعاونا بمحض ارادته؟

ج: لا يجوز التشهير به حتى لوثبت ذلك الا في بعض الحالات رعاية مصلحة اهمٌ.و الله العالم

معالجة الامور بالحكمة وعبر الطرق السلمية

عرف عن شخصية سماحة السيد السيستاني دام ظله تحليه بالحكمة و الهدوء ودراسة الموقف من كل جوانبه و قراءة كل الاراء فان تكلم كان ملماً بالمشكلة من كل نواحيها فتصل صدى كلماته للجميع بتشخيص دقيق وتوجيه واضح ومباشر. و لطالما كان يؤكدعلى الالتزام بالطرق السلمية و الحكمة و ترسيخ مبادئ التعايش السلمي و التسامح لأن غالباً ما تجر الردود السريعة و العصبية الى الندم لما تسببه من ضحايا ابرياء بسبب الردود غير المحسوبة او ماتجره الردود السريعة من ردود اخرى تجر الى الفوضى و الانفلات .

نلاحظ هذا من أستفتاءات وردت الى سماحته دام ظله في هذا الشأن:

بسم الله الرحمن الرحيم

(مكتب سماحة آية الله العظمى المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني (دام ظله

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته و بعد

إنكم على علم بالاساليب القاسية التي تستخدمها قوات الاحتلال في المصادمات المستمرة منذ عدة ايام في مناطق من بغداد و في عدد من المحافظات في الغرب و الوسط و الجنوب و التي أسفرت لحد الان عن وقوع أعداد كبيرة من الضحايا في صفوف المدنيين ، و

قد حدثت أيضاً ممارسات مؤسفة حيث تعرض عدد من المراكز و المؤسسات الحكومية للنهب و السلب و استولى على عدد آخر منها بعض المجموعات المسلحة مما خلق حالة من الفوضى و الانفلات الأمني في عدد من المدن و لازال الوضع يسير من سيء إلى أسوء، فما هو الموقف بازاء كل ما يجري ؟

بسمه تعالى

اننا نشجب أساليب قوات الاحتلال في التعامل مع الحوادث الواقعة ، كما ندين التعدي على الممتلكات العامة و الخاصة و كل ما يؤدي الى الاخلال بالنظام ويمنع المسوَّولين العراقيين من اداء مهامهم في خدمة الشعب ، و ندعو الى معالجة الامور بالحكمة و عبر الطرق السلمية و الامتناع عن أي خطوة تصعيدية تؤدي الى المزيد من الفوضى واراقة الدماء، وعلى القوى السياسية والاجتماعية ان تساهم بصورة فعالة في وضع حدّ لهذه الماسِي والله ولي التوفيق

السادس عشر من شهر صفر ١٤٢٥

موقع مكتب
سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني (دام ظله)

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة آية الله العظمى المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني (دام ظله)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ..

إنكم على علم بالأساليب القاسية التي تستخدمها قوات الاحتلال في المصادمات المستمرة منذ عدة أيام في مناطق من بغداد وفي عدد من المحافظات في الغرب والوسط والجنوب والتي أسفرت لحد الآن عن وقوع أعداد كبيرة من الضحايا في صفوف المدنيين، وقد حدثت أيضاً ممارسات مؤسفة حيث تعرض عدد من المراكز والمؤسسات الحكومية للنهب والسلب واستولى على عدد آخر منها بعض المجموعات المسلحة مما خلق حالة من الفوضى والانفلات الأمني في عدد من المدن ولازال الوضع يسير من سيء إلى أسوء، فما هو الموقف بأزاء كل مايجري؟

بسمه تعالى

جمع من المؤمنين

انا منشب أساليب قوات الاحتلال في التعامل مع الموارث الرافضة، كما ندين التعدي على الممتلكات العامة والخاصة وكل ما يؤدي الى الاخلال بالنظام ونطلع المسؤولين العراقيين من اداء معلمهم في خدمة الشعب، وندعوا الى معالجة الامور بالحكمة وعبر الطرق السلمية، و الابتعاد عن أي خطوة تصعيدية تؤدي الى المزيد من الفوضى واراقة الدماء، وعلى القوى السياسية والاجتماعية ان تساهم بصورة فعالة في وضع حد لهذه المآسي والفوضى.

١٦/ صفر
١٤٢٥ هـ

SISTANI@SISTANI.ORG

WWW.SISTANI.ORG

نصب صور سماحة السيد السيستاني دام ظله

لم يرتضي سماحة السيد السيستاني دام ظله ان تنصب صوره على جدران الدوائر الرسمية او المدارس الحكومية ونحوها من الممتلكات العامة و وجه محبيه الى الكف عن هذه الممارسات.

الاسستفتاء الاول

مكتب سماحة السيد المرجع الأعلى الامام السيستاني (دام ظله)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

هناك ظاهرة بدأت بالانتشار وهي نصب صور سماحة السيد حفظه الله على جدران الدوائر الرسمية والمدارس الحكومية ونحوها، ما هو نظركم بشأنها؟ جمع من المواطنين

٥ /٣/١٤٢٦هـ

بسمه تعالى

إن سماحة السيد _ دام ظله_ لا يرضى بذلك أبداً والمرجو من محبيه الكفّ عند مثل هذه الممارسات.

٧/ ع١/١٤٢٦هـ

مكتب السيد السيستاني(دام ظله)/النجف الاشرف

موقع مكتب
سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني (دام ظله)

بسم الله الرحمن الرحيم
مكتب سماحة السيد المرجع الاعلى الامام السيستاني (دام ظله)
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد :
هناك ظاهرة بدأت بالانتشار وهي نصب صور سماحة السيد حفظه الله على جدران الدوائر الرسمية والمدارس الحكومية ونحوها ، ما هو نظركم بشأنها ؟

جمع من المواطنين
١٤٢٦/٣/٥

بسمه تعالى
ان سماحة السيد - دام ظله - لا يرضى بذلك ابداً
والمرجو من محبيه الكف من مثل هذه الممارسات .

١٤/٧
١٤٢٦

SISTANI@SISTANI.ORG
WWW.SISTANI.ORG

الاستفتاء الثاني و صورته

بسمه تعالى

إلى سماحة مرجعنا المفدى آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله الوارف).

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إننا جمع من الشباب نقوم بتوزيع ونشر صوركم على المؤمنين مجاناً وتعليقها على أبواب محلات المؤمنين وذلك لعدة أسباب..

١ ـ لكي يتبرك الناس بالنظر إلى سماحتكم كما قال رسول الله (ص): «النظر إلى وجه العالم عبادة» وكثير من الناس لم تتشرف برؤيتكم بسبب الظروف المانعة.

٢ ـ عسى أن يهتدي المرء او يكفّ عن ذنبه عندما يرى علماً من علماء الدين الربانيين ويقتدي بهم.

ولكن بعض الاخوان قالوا لنا: إن السيد السيستاني (دام ظله) يُشْكِل على هذه الحالة، رغم الأسباب المذكورة آنفاً، مما جعلنا نتوقف عن التوزيع لحين أخذ الإذن الشرعي من سماحتكم سائلين المولى عز وجل أن يديمكم ذخراً للاسلام والمسلمين وحصناً منيعاً لهما والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

جمع من المؤمنين

بسمه تعالى

سماحة السيد مدّ ظله لا يرغب في وضع صورته في الأماكن العامة بل يرجو من المؤمنين ترك ذلك.

وفقكم الله لكل خير والسلام عليكم وعلى جميع إخواننا المؤمنين ورحمة الله وبركاته.

٢٤ /ج٢/١٤٢٤هـ

مكتب السيد السيستاني (دام ظله)

النجف الأشرف

موقع مكتب
سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني (دام ظله)

بسمه تعالى

الى سماحة مرجعنا المبجل آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني
(دام ظله الوارف)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

* اننا جميع من الشباب نقدم بتوزيع وتسليم هديتكم الى الحسينيين مجاناً والتي تقع
على أبواب محلات الحسينيين والتي هي احدى اسباب ..

١- انكم تشدون الناس بالنظر الى سماحتكم كما قال رسول الله (ص)
(النظر إلى وجه العالم عبادة وكثير من الناس لم تتشرف بزيارتكم الزيارة
المباركة .

٢- حسن أدب المرء أن يكف عن ذنبه عندما يرى علماء الدين
الربانيين يقتدي بهم أكم .

ولكن بعض الاخوان نالوا لنا إذن السيد السيستاني (دام ظله) بشكل بالهدية
السالفة . وهو من اسباب الذي أدى بنا لتوزيع كي أفوز
بالأجر والثواب من سماحتكم سائلين الله عز وجل أن يديمكم ذخراً
للإسلام والمسلمين وحصناً منيعاً لهما والسلام عليكم ورحمة الله .

جميع من الحسينيين

بسمه تعالى
سماحة السيد حفظه الله ورعاه في ورح مرورة في
الاركان العامة بارجو من المؤمنين تركه دقت
وتقبل الله كل خير والسلام عليكم ورحمة الله وجميع المؤمنين
المؤمنات ورحمة الله وبركاته .

٤٢/ع
١٤٢٤

SISTANI@SISTANI.ORG

WWW.SISTANI.ORG

تحريم التهريب و تسهيله من المنافذ غير الرسمية

حرم سماحة السيد السيستاني دام ظله عمليات التهريب وتسهيلها كذلك حرم تهريب اثار البلد سواء الاسلامية او الاثرية القديمة التي تمتد لالاف السنيين وتعتبر من تراث البلد.

نص جواب الاستفتاء الاول وصورته :

بسم الله الرحمن الرحيم

يحرم دخول الاراضي العراقية من المنافذ غير الرسمية كما يحرم أخذ المال على عمليات التهريب و تسهيلها و الله العالم.

٢٤/ ذي الحجة ١٤٢٤

موقع مكتب
سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني (دام ظله)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله رب العالمين وصلى الله على رسوله محمد وآله الطاهرين

سماحة آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الكثير من الاخوة من ابناء الشعب الايراني بالتوجه الى زيارة العتبات المقدسة في العراق قسم منهم يدخل الاراضي العراقية من نقطة دخول رسمية ولكن هناك الكثير منهم يدخل الى العراق من نقاط غير رسمية بواسطة مهربين ايرانيين ثم يقوم مهربون عراقيون بنقلهم الى داخل الاراضي العراقية وهم كثيرا ما يتعرضون لعدة انواع من المخاطر سواء على دمائهم واعراضهم واموالهم فما راي سماحة السيد بالتعامل مع كل من هؤلاء الزائرين ومع المهربين علما انهم يضطرون على كل زائر بدفع مبلغ ماليا كبيرا مقابل ايصالهم عبر الحدود واركابهم في سيارات تنقلهم الى كربلاء او النجف فما حكم المال المأخوذ منه . افتونا ماجورين.. وفقكم الله تعالى لاعلاء كلمة الاسلام والمسلمين... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مجموعة من المؤمنين
بريطانيا
٢٨ ذو القعدة ١٤٢٩ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
يحرم دخول الاراضي العراقية من غير المنافذ الرسمية كما يحرم اخذ المال على عمليات التهريب وتسهيلها والله العالم.
١٤/ ذو الحجة/ ١٤٢٩

SISTANI@SISTANI.ORG
WWW.SISTANI.ORG

الاستفتاء الثاني:

السؤال: لقد نهبت ـ كما تعلمون ـ كمية كبيرة من مقتنيات المتحف العراقي في بغداد بعد سقوط النظام السابق ، وقد هُرّب قسم منها إلى خارج العراق :

أ ـ هل يجوز لمن يقع شيء منها في يده ان يحتفظ به لنفسه او يمنحه لغيره ؟

ب ـ ما حكم شراء ما يعرض منها للبيع في الداخل او في الخارج ؟

ج ـ إذا لم يجز شراء ما يعرض منها للبيع فهل يجوز دفع المال لغرض استنقاذها ؟

الجواب: أ. لا يجوز بل لابدّ من اعادته إلى المتحف العراقي.

ب . لا يصحّ شراؤه أي لا يصبح ملكاً لـ (المشتري) فلو تسلّمه وجب عليه ارجاعه إلى المتحف المذكور.

ج . يجوز ولكن لابدّ من إعادة ما يستنقذ منها إلى المتحف كما تقدم .

السؤال: ١. يقوم البعض بحفر مواقع الآثار في مناطق مختلفة في العراق واستخراج قطع منها وبيعها في الداخل او تهريبها إلى الخارج وبيعها هناك فهل يجوز ذلك ؟

الجواب: سماحة السيد مد ظله يمنع من ذلك .

أستفتاء ثالث:

السؤال: ١. يقوم البعض بحفر مواقع الآثار في مناطق مختلفة في العراق واستخراج قطع منها وبيعها في الداخل او تهريبها إلى الخارج وبيعها هناك فهل يجوز ذلك ؟

٢. هل يختلف الحكم في الموارد السابقة بين الآثار الاسلامية وبين غيرها؟

الجواب: ١. سماحة السيد (مد ظله) يمنع من ذلك .

٢. لا فرق بينهما في ما تقدم من الأحكام.

إستفتاء حول التصدي للمفسدين

تتمثل رؤية سماحة السيد السيستاني دام ظله بضرورة تطبيق النظم والضوابط القانونية وعدم التجاوز عليها و عدم التصدي بالقوة ضد الفاسدين أو المجرمين فإعمال القوة في التصدي للأعمال الاجرامية_على اختلاف أنواعها ومصادرها_ ليس من الأمور الحسبية التي يجوز التصدي لها لأيّ فرد أو جماعة بإذن أيّ فقيه جامع لشروط التقليد بل ان يكون الفقيه له ولاية و التي يضع لها المرجع شروطاً مثل المقبولية و غيرها .

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة المرجع الجليل أدام الله عزه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لا يزال الوضع الذي يعانيه شيعة العراق مأساوياً جداً فالقتل فيهم مستمر خصوصاً في علمائهم وطلبة العلوم الدينية والسياسيين والإداريين وحتى الخدميين في الدوائر والقتل العشوائي للأبرياء واستهداف الزوار والمراقد المقدسة والمساجد والحسينيات وأماكن العزاء، وأصبحنا نفقد الأمان في أي مكان هذا فضلاً عن المجرمين الذين يعيثون في الأرض فساداً فما هو حكم هؤلاء لا سيما بعد تشخيص الجهات المتبقية والإتجاهات المساندة فإن وراء جميعها فكراً هو الخلاف لخط آل الرسول من غايته يتفاوتون في الجريمة،

هل يعد هؤلاء من المفسدين في الأرض، وهل التصدي للمفسدين يعد من الأمور الحسبية التي لا يرضى الشارع بتركها.

شاكرين لكم وراجين دعاءكم المبارك

خضر الأسدي

طلبة بحث خارج

بسمه تعالى

إعمال القوة في التصدي للأعمال الاجرامية_على اختلاف أنواعها ومصادرها_ ليس من الأمور الحسبية التي يجوز التصدي لها لأيّ فرد أو جماعة بإذن أيّ فقيه جامع لشروط التقليد، بل يرى سماحة السيد مدّ ظله ضرورة تطبيق النظم والضوابط القانونية في هذا المجال وعدم التجاوز عليها بوجه والله العالم.

٢ /ج٢/١٤٢٥هـ

انواع من الفساد الاداري في اوساط الموظفين الحكوميين

فيما يلي جملة من الاستفتاءات والجواب عليها وتمثل مواقف مختلفة لاستخدام المال العام.

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة المرجع الأعلى السيد السيستاني دام ظله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

لقد تفشى ما يسمى بـ (الفساد الإداري) في أوساط الموظفين الحكوميين بحدّ لم يسبق له مثيل، ويتخذ أشكالاً مختلفة:

منها: تخلّف الموظف عن أداء واجبه القانوني تجاه المُراجع إلا بعد أخذ مبلغ من المال.

ومنها: قيام الموظف بالتجاوز على القوانين والقرارات الرسمية لصالح المراجع إذا دفع له الرشوة على ذلك.

ومنها: منح الموظف مقاولة المشاريع الخدمية وغيرها بمبالغ تفوق بكثير متطلبات إنجازها إلى من يوافق على إعطائه جزءاً من مبلغ المقاولة. ومنها: تولّي مجاميع من الموظفين مهمة القيام بمشروع ما ويتقاضون أموالاً طائلة عليه في حين أنه من ضمن واجباتهم الوظيفية التي يمنحون بازائها الرواتب الشهرية.

وهناك الكثير من الأشكال الاخرى، نرجو بيان الحكم الشرعي في جميع ذلك. أدام الله تعالى سيدنا المرجع ذخراً وملاذاً.

مجموعة من المواطنين

١٠ صفر ١٤٢٦ هـ

بسمه تعالى

يحرم على الموظّفين التخلّف عن أداء واجباتهم بمقتضى عقود توظيفهم النافذة عليهم شرعاً، كما يحرم عليهم تجاوز القوانين والقرارات الرسمية ممّا يتعين رعايتها بموجب ذلك، وما يأخذه الموظّف من المال _ من المُراجع أو غيره _ خلافاً للقانون سحت حرام، كما أن إهدار المال العام والاستحواذ عليه بل مطلق التصرف غير القانوني فيه حرام ويستوجب الضمان واشتغال الذمة والله الهادي.

١٥/صفر/١٤٢٦هـ

مكتب السيد السيستاني (دام ظله)/النجف الأشرف

استفتاء حول أيفاد الموظفين

السؤال: تقوم بعض المؤسسات الحكومية ـ وربما غير الحكومية أيضاً ـ بإيفاد بعض موظفيها الى بعض المناطق خارج البلد أو داخله لغرض قضاء بعض الأعمال المرتبطة بها.

وتزودهم لأجل ذلك بمبالغ لصرفها في النقل والسكن والطعام ونحو ذلك وقد تطالبهم بوصولات صرفها.

و هنا صور مختلفة نرجو بيان حكمها الشرعي:

١ ـ اذا صرف جزءاً من المبلغ في موارده؟

٢ ـ اذا لم يصرف شيئاً بأن حصل على سكن وطعام مجانيين ـ مثلاً؟

٣ ـ اذا كان ذلك ضمن الفترة المحددة أو أقل منها؟

الجواب: في جميع الفروض أعلاه:

اذا كانت المؤسسة الموفِدة تشترط الصرف الفعلي في موارد محددة . بحسب ضوابطها الاصولية . فلا تجوز مخالفة ذلك، بل لا يملك الزائد شرعاً. وإلاّ فلا اشكال، نعم لايجوز تزوير الوثيقة أو ادراج معلومات كاذبة فيها.

٧ /صفر /١٤٢٣

موقع مكتب
سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني (دام ظله)

بسمه تعالى

الى مكتب سماحة المرجع الديني الاعلى آية ا... العظمى الامام السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله الوارف).
السلام عليكم ورحمة ا... وبركاته.

السؤال: تقوم بعض المؤسسات الحكومية – وربما غير الحكومية أيضاً – بإيفاد بعض موظفيها الى بعض المناطق خارج البلد أو داخله لغرض قضاء بعض الأعمال المرتبطه بها.
وتزودهم لأجل ذلك بمبالغ لصرفها في النقل والسكن والطعام ونحو ذلك وقد تطالبهم بوصولات صرفها.
وهنا صور مختلفة نرجو بيان حكمها الشرعي:

١- اذا صرف جزء من المبلغ في موارده؟
٢- اذا لم يصرف شيئاً بأن حصل على سكن وطعام مجاني – مثلاً؟
٣- اذا كان ذلك ضمن الفترة المحددة أو أقل منها؟

جمع من المؤمنين

الجواب: بسمه تعالى
في جميع الفروض أعلاه: اذا كانت المؤسسة الموفِدة تشترط الصرف الفعلي في موارد محددة – بحسب ضوابطها الاصولية – فلا يجوز مخالفة ذلك، بل لا يملك الزائد شرعاً. وإلاّ: فلا اشكال، نعم لا يجوز تزوير الوثيقة أو ادراج معلومات كاذبة فيها.
٧/ صفر
١٤٢٣

SISTANI@SISTANI.ORG
SISTANI@AL-SISTANI.ORG
WWW.SISTANI.ORG
WWW.AL-SISTANI.ORG

لقاء المرجعية بالمالكي

استقبل سماحة السيد السيستاني رئيس الوزراء نوري المالكي في ٨ شعبان ١٤٢٧ وتركز حديث سماحة السيد السيستاني دام ظله ضمن خمس محاور هي :

الاول : المجال الامني : أشار سماحته الى بعض مكامن الخلل و القصور في الخطط الأمنية السابقة ، مؤكداً على ضرورة بناء القوى العسكرية و الأمنية العراقية على أسس وطنية سليمة ، و من العناصر الصالحة و الكفوءة ، و تزويدها بما تحتاج اليه من أجهزة و معدات ، في جنب وضع خطة مدروسة لجمع الاسلحة غير المرخص فيها .

و قال سماحته ان عدم قيام الحكومة بما هو واجبها في تأمين الأمن و النظام و حماية أرواح المواطنين يفسح المجال لتصدي قوى غيرها للقيام بهذه المهمة ، و هذا أمر في غاية الخطورة .

المحور الثاني : الخدمات العامة : فأبدى سماحته تألمه البالغ لما يعانيه المواطنون من نقص شديد في جملة من الخدمات الاساسية التي يفترض أن تجعل الحكومة توفيرها من أهم اولوياتها و لا سيما الكهرباء و الوقود ، مطالباً ببذل أقصى الجهود في سبيل تخفيف معاناة المواطنين من هذا الجانب .

المحور الثالث : الفساد الاداري و المالي: تحدّث سماحته عن الفساد الاداري و سوء استغلال السلطة فأكّد على ضرورة مكافحة هذا الداء العضال الذي يتسبب في ضياع جملة من موارد الدولة العراقية ، و شدّد على لزوم تمكين القضاء من ممارسة دوره في محاسبة الفاسدين و معاقبتهم في أسرع وقت

المحور الرابع : العدالةالاجتماعية : أشار سماحته الى الاختلاف الفاحش في سلّم الرواتب ، حيث ينعم البعض برواتب كبيرة في الوقت الذي لا يحصل فيه المعظم على ما يفي بمتطلبات العيش الكريم ، مؤكداً على ضرورة علاج هذا المشكل بما يضمن العدالة الاجتماعية وضرورة ان يتشبه المسؤولون بحياة أمير المؤمنين عليه السلام أبان حكمه و ان يشاطرون الناس في معاناتهم و يشاركونهم في مصاعب الحياة.

المحور الخامس : الشأن السياسي: أشاد سماحته بمبادرة السيد رئيس الوزراء للمصالحة الوطنية مشدّداً على ضرورة تفعيلها على أساس القسط و العدل و نبذ العنف الذي يقصد من ورائه الحصول على مكاسب سياسية ، و احترام ارادة الشعب العراقي المتمثلة في الدستور الدائم للبلاد و نتائج الانتخابات التي انبثقت عنها الحكومة الوطنية التي ترأسها المالكي عام٢٠٠٧ .

و فيما يلي نص البيان الصادر من مكتب سماحته (دام ظله) بعد زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي لسماحة السيد (دام ظله)في ٨ شعبان ١٤٢٧

بسم الله الرحمن الرحيم

استقبل سماحة السيد السيستاني دام ظله قبل ظهر اليوم رئيس وزراء العراق السيد نوري المالكي و الوفد المرافق له .

و قد شرح السيد رئيس الوزراء لسماحته مجريات الأوضاع الراهنة في البلد و التحديات التي تواجهها الحكومة و الخطط التي تزمع تنفيذها في عدة مجالات .

و ركّز سماحته في حديثه اليه على الجوانب التي تمسّ حياة المواطنين بصورة مباشرة ، و لا سيما في مجالي الأمن و الخدمات العامة .

ففيما يتعلق بالوضع الأمني أشار سماحته الى بعض مكامن الخلل و القصور في الخطط الأمنية السابقة ، مؤكداً على ضرورة بناء القوى العسكرية و الأمنية العراقية على أسس وطنية سليمة ، و من العناصر الصالحة و الكفوءة ، و تزويدها بما تحتاج اليه من أجهزة و معدات ، في جنب وضع خطة مدروسة لجمع الاسلحة غير المرخص فيها .

و قال سماحته ان عدم قيام الحكومة بما هو واجبها في تأمين الأمن و النظام و حماية أرواح المواطنين يفسح المجال لتصدي قوى غيرها للقيام بهذه المهمة ، و هذا أمر في غاية الخطورة .

و أما فيما يتعلق بالخدمات العامة فأبدى سماحته تألمه البالغ لما يعانيه المواطنون من نقص شديد في جملة من الخدمات الاساسية التي يفترض أن تجعل الحكومة توفيرها من أهم اولوياتها و لا سيما الكهرباء و الوقود ، مطالباً ببذل أقصى الجهود في سبيل تخفيف معاناة المواطنين من هذا الجانب .

و تحدّث سماحته عن الفساد الاداري و سوء استغلال السلطة فأكّد على ضرورة مكافحة هذا الداء العضال الذي يتسبب في ضياع جملة من موارد الدولة العراقية ، و شدّد على لزوم تمكين القضاء من ممارسة دوره في محاسبة الفاسدين و معاقبتهم في أسرع وقت .

و قال سماحته في معرض حديثه عما ينبغي أن ينتهجه من هم في مواقع المسؤولية : إن المواطنين يتوقعون . و هم على حق في ذلك . أن يروا أعضاء مجلس النواب و كبار المسؤولين في الحكومة يشاطرونهم في معاناتهم و يشاركونهم في مصاعب الحياة و يتشبّهون في ذلك بالامام علي عليه السلام الذي كان

يقول (أأقنع من نفسي بان يقال أمير المؤمنين و لا أشاركهم في مكاره الدهر أو أكون أسوة لهم في جشوبة العيش ؟) .

و أشار سماحته الى الاختلاف الفاحش في سلّم الرواتب ، حيث ينعم البعض برواتب كبيرة في الوقت الذي لا يحصل فيه المعظم على ما يفي بمتطلبات العيش الكريم ، مؤكداً على ضرورة علاج هذا المشكل بما يضمن العدالة الاجتماعية .

و فيما يتعلق بالشأن السياسي أشاد سماحته بمبادرة السيد رئيس الوزراء للمصالحة الوطنية مشدّداً على ضرورة تفعيلها على أساس القسط و العدل و نبذ العنف الذي يقصد من ورائه الحصول على مكاسب سياسية ، و احترام ارادة الشعب العراقي المتمثلة في الدستور الدائم للبلاد و نتائج الانتخابات التي انبثقت عنها الحكومة الوطنية الحالية .

و في ختام اللقاء تمنّى سماحته للسيد رئيس الوزراء و سائر المسؤولين التوفيق و السداد في أداء مهامهم .

مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الاشرف

٨ شعبان ١٤٢٧

٢ ايلول ٢٠٠٦

إستفتاء حول إعانة شبكة الحماية الاجتماعية

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بعد التحية ومزيد من الاحترام ...

تفضلكم بالمطالعة على رسالتنا الموضحة في أدناه لعرضها على سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني(دام ظلّه) لإبداء الحكم الشرعي حول بعض المستفيدين من إعانة شبكة الحماية الاجتماعية للحالات المذكورة .

تمنح شبكة الحماية الاجتماعية في العراق إعانات مالية للعاطلين عن العمل والفقراء والمعاقين والمسنين والمطلّقات والأرامل والمهجورات الذين ليس لديهم دخل ، ويعيشون حالة الفقر الشديد.

ما هو الحكم الشرعي بحق الذين يتقاضون إعانة الشبكة المذكورة وهم يحصلون على موردٍ ماليٍ أكثر من هذه الإعانة ، ويعيشون حياة مالية لا بأس بها ؟

ما هو الحكم الشرعي بحق الذين يعملون بأجر أو راتب وهم يتقاضون إعانة شبكة الحماية الإجتماعية إضافة إلى رواتبهم ،بدعوى أنهم عاطلون عن العمل ؟

ما هو الحكم الشرعي بحق موسورين الحال ويتقاضون إعانة شبكة الحماية الإجتماعية المخصّصة للفقراء ؟

ما هو الحكم الشرعي بحق المستفيدين من إعانة شبكة الحماية الاجتماعية وقد قدّموا وثائق وتقارير طبية مزورة ؟

ما هو الحكم الشرعي بحق الذين يتقاضون إعانة شبكة الحماية الاجتماعية خلافاً للقانون النافذ وتعليمات منح الإعانة ؟

بسمه تعالى

في جميع الموارد أعلاه :

لا ترخيص في مخالفة الضوابط القانونية وتعليمات الجهة المختصة المانحة ، والمال المأخوذ على غير وجهه القانوني لا يحل التصرّف فيه ويجب إرجاعه إلى خزينة الدولة ، والله الهادي .

مكتب السيد السيستاني في النجف الأشرف

١٩ / ربيع الآخر / ١٤٣٦ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بعد التحية ومزيد من الاحترام...

تفضلكم بالمطالعة على رسالتنا الموضحة في أدناه لعرضها على سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني (دام ظله) لإبداء الحكم الشرعي حول بعض المستفيدين من إعانة شبكة الحماية الاجتماعية للحالات المذكورة .

تمنح شبكة الحماية الاجتماعية في العراق إعانات مالية للعاطلين عن العمل والفقراء والمعاقين والمسنين والمطلقات والأرامل والمهجورات الذين ليس لديهم دخل، ويعيشون حالة الفقر الشديد.

ما هو الحكم الشرعي بحق الذين يتقاضون إعانة الشبكة المذكورة وهم يحصلون على مورد مالي أكثر من هذه الإعانة، ويعيشون حياة مالية لا بأس بها؟

ما هو الحكم الشرعي بحق الذين يعملون باجر أو راتب وهم يتقاضون إعانة شبكة الحماية الاجتماعية إضافة إلى رواتبهم، بدعوى انهم عاطلون عن العمل؟

ما هو الحكم الشرعي بحق موسورين الحال ويتقاضون اعانة شبكة الحماية الاجتماعية المخصصة للفقراء؟

ما هو الحكم الشرعي بحق المستفيدين من إعانة شبكة الحماية الاجتماعية وقد قدموا وثائق وتقارير طبية مزورة؟

ما هو الحكم الشرعي بحق الذين يتقاضون إعانة شبكة الحماية الاجتماعية خلافا للقانون النافذ وتعليمات منح الإعانة؟

بسمه تعالى

في جميع الموارد اعلاه :

لا ترخيص في مخالفة الضوابط القانونية وتعليمات الجهة المختصة الماضية ، والمال المأخوذ على غير وجهه القانوني لا يحل التصرف فيه ويجب ارجاعه الى خزينة الدولة. والله الهادي .

١٩/ ربيع الآخر
١٤٣٦هـ

المرجعية تقدر عالياً مظاهرات عام ٢٠١١ و تدعوا الى حزمة أصلاحات

موقع مكتب
سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني (دام ظله)

بسم الله الرحمن الرحيم

ان المرجعية الدينية العليا اذ تقدر عالياً اداء المواطنين الاعزاء ممن شاركوا في مظاهرات يوم امس بصورة سلمية حضارية ومن لم يشاركوا تحسباً لمخاطر استغلالها من قبل ذوي المآرب الخاصة تدعو مجلس النواب والحكومة العراقية الى اتخاذ خطوات جادة وملموسة في سبيل تحسين الخدمات العامة ولاسيما الطاقة الكهربائية ومفردات البطاقة التموينية وتوفير فرص العمل للعاطلين ومكافحة الفساد المستشري في مختلف دوائر الدولة، وقبل هذا وذاك؛ اتخاذ قرارات حاسمة بالغاء الامتيازات غير المقبولة التي منحت للاعضاء الحاليين والسابقين في مجلس النواب ومجالس المحافظات وكبار المسؤولين في الحكومة من الوزراء وذوي الدرجات الخاصة وغيرهم والامتناع عن استحداث مناصب حكومية غير ضرورية تكلف سنوياً مبالغ طائلة من اموال هذا الشعب المحروم والغاء ما يوجد منها حالياً.

ان المرجعية الدينية التي طالما أكدت على المسؤولين ضرورة العمل على تحقيق مطالب الشعب المشروعة تحذر من مغبة الاستمرار على النهج الحالي في ادارة الدولة و تأمل ان ينجم عن عدم الاسراع في وضع حلول جذرية لمشاكل المواطنين التي صبروا عليها طويلاً.

نسأل الله العلي القدير ان يأخذ بايدي الجميع الى ما فيه الخير والصلاح انه سميع مجيب.

٢٦/٣/١٤٣٢هـ
٢٠١١/٤/٢٦م

SISTANI@SISTANI.ORG
SISTANI@AL-SISTANI.ORG
WWW.SISTANI.ORG
WWW.AL-SISTANI.ORG

خطوات الاصلاح في اب ٢٠١٥

دعت المرجعية الى عدد من الخطوات الاصلاحية الحكومية اهمها السعي إلى أن تتخذ الحكومة قرارات مهمّة وإجراءات صارمة في مجال مكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية فتضرب بيدٍ من حديد من يعبث بأموال الشعب والعمل على إلغاء الامتيازات والمخصّصات غير المقبولة التي منحت لمسؤولين حكوميين في الدولة والضرب بيد من حديد لمفاصل الفساد و نبذ المحاصصة المقيتة و وضع الرجل المناسب في المكان المناسب مهما كانت انتمائاته العقائدية او الحزبية و العمل على وضع القوى السياسية امام مسؤولياتها وان يشير رئيس مجلس الوزراء إلى من يعرقل مسيرة الإصلاح أيّاً كان وفي أيّ موقع كان.

و نص خطبة الجمعة التي القاها ممثل المرجعية الدينية العليا السيد أحمد الصافي في (٢١/ شوال /١٤٣٦ هـ) الموافق (٧/آب/٢٠١٥م)

بسم الله الرحمن الرحيم

يمرّ بلدنا الحبيب العراق بأوقات عصيبة ويُعاني من أزماتٍ متنوعةٍ أثّرت بصورةٍ جدّيةٍ على حياة المواطنين ، وكانت لها تداعيات كبيرة على معيشة الكثيرين منهم . فمن جانب يواجه البلد الارهاب الداعشي الذي بسط سيطرته على أجزاءٍ كبيرةٍ

من عدّة محافظات وارتكب ولا يزال يرتكب من الجرائم ما يندى له جبين الانسانية ، وقد تسبّب في نزوح مئات الآلاف من المواطنين عن مساكنهم ويعاني الكثير منهم من أوضاع مأساوية . ولكن أبناء العراق الميامين في القوات المسلّحة بتشكيلاتها المختلفة وكذلك المتطوعون الأبطال وأبناء العشائر الغيارى هبّوا للدفاع عن الأرض والعرض والمقدّسات وقد حقّقوا انتصاراتٍ مهمّةٍ خلال الأشهر الماضية وقدّموا التضحيات الجسام فداء للوطن العزيز ولا يزالون مستمرين في منازلتهم للأعداء بكلّ قوّة وبسالةٍ ، حماهم الله ونصرهم نصراً عزيزاً .

والمطلوب من القوى السياسية ان توّحد مواقفها في هذه المعركة التاريخية التي هي معركة وجود للعراق ومستقبله والمطلوب من الحكومة أن تسخّر مختلف إمكاناتها لإسناد ودعم المقاتلين فإنّ لهم الاولوية القصوى في هذه الظروف ، كما أنّ شعبنا الكريم لم يبخل بشيءٍ في مساندة أبنائه المقاتلين إذ لا يزال أهل الخير والبرّ يقدّمون ما باستطاعتهم في دعمهم بأشكاله المختلفة جزاهم الله خير جزاء المحسنين.

هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإنّ البلد يواجه مشاكل اقتصادية ومالية معقّدة ونقصاناً كبيراً في الخدمات العامّة

وعمدة السبب وراء ذلك هو الفساد المالي والإداري الذي عمّ مختلف دوائر الحكومة ومؤسساتها خلال السنوات الماضية ، ولا يزال يزداد يوماً بعد يوم ، بالاضافة إلى سوء التخطيط وعدم اعتماد استراتيجية صحيحة لحلّ المشاكل بل إتّباع حلول آنية ترقيعية يتم إعتمادها هنا أو هناك عند تفاقم الأزمات .

إنّ القوى السياسية من مختلف المكوّنات التي كانت ولا تزال تمسك بزمام السلطة والقرار من خلال مجلس النوّاب والحكومة المركزية والحكومات المحلّية تتحمّل معظم المسؤولية عمّا مضى من المشاكل وما يُعاني البلد منها اليوم ، وعليها أن تتنبّه إلى خطورة الإستمرار على هذا الحال وعدم وضع حلول جذرية لمشاكل المواطنين التي صبروا عليها طويلاً.

إنّ الشعب الذي تحمّل الصعاب وتحدّى المفخّخات وشارك في الانتخابات واختار من بيدهم السلطة من القوى السياسية يتوقّع منهم . وهو على حقّ من ذلك . أن يعملوا بجدٍّ في سبيل توفير حياةٍ كريمةٍ له ويبذلوا قصارى جهودهم لمكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية .

والمتوقع من السيد رئيس مجلس الوزراء الذي هو المسؤول التنفيذي الأول في البلد . وقد أبدى اهتماهه بمطالب الشعب

وحرصه على تنفيذها . أن يكون أكثر جرأةً وشجاعةً في خطواته الإصلاحية ولا يكتفي ببعض الخطوات الثانوية التي أعلن عنها مؤخّراً ، بل يسعى إلى أن تتخذ الحكومة قرارات مهمّة وإجراءات صارمة في مجال مكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية فيضرب بيدٍ من حديد من يعبث بأموال الشعب ويعمل على إلغاء الامتيازات والمخصّصات غير المقبولة التي منحت لمسؤولين حاليين وسابقين في الدولة مما تكرّر الحديث بشأنها .

إن المطلوب منه أن يضع القوى السياسية أمام مسؤولياتها ويشير إلى من يعرقل مسيرة الإصلاح أيّاً كان وفي أيّ موقع كان.

وعليه أن يتجاوز المحاصصات الحزبية والطائفية ونحوها في سبيل إصلاح مؤسسات الدولة ، فيسعى في تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب وإن لم يكن منتمياً إلى أيٍّ من أحزاب السلطة وبغضّ النظر عن انتمائه الطائفي أو الأثني . ولا يتردّد في إزاحة من لا يكون في المكان المناسب وإن كان مدعوماً من بعض القوى السياسية ولا يخشى رفضهم واعتراضهم معتمداً في ذلك على الله تعالى الذي أمر بإقامة العدل وعلى الشعب الذي يريد منه ذلك وسيدعمه ويسانده في تحقيقه .

نسأل الله العليّ القدير أن يأخذ بيده وبأيدي سائر المسؤولين إلى ما فيه الخير والصلاح ويحقّق لشعبنا المظلوم أمانيه في التمتع بحياة كريمةٍ في أمنٍ واستقرار إنّه سميع مجيب .

أسئلة وكالة الصحافة الفرنسية بعد الخطبة وأجوبة مكتب سماحة السيد السيستاني (دام ظلّه) عليها.

وجهت وكالة الصحافة الفرنسية عبر مكتبها الرئيسي في بغداد عدد من الاسئلة للمرجعية الدينية بتاريخ ١٧ / ٨/ ٢٠١٥ بعد الخطبة يوم الجمعة ١٧\ وفيما يلي نص الاسئلة والاجوبة :

الى / مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني

تهديكم وكالة الصحافة الفرنسية أطيب تحياتها ، وتنقل إليكم رغبتها بطرح الأسئلة أدناه على مكتب سماحته أو من ينتدبه مشكوراً ، في إطار تقرير تُعدّه عن الاصلاحات التي أقرّتها الحكومة العراقية ، ودور المرجعية العليا في التشديد على ضرورة مكافحة الفساد وتطوير مؤسسات الدولة والخدمات العامّة .

١- ما هي الأسباب التي دفعت سماحة السيد إلى الدعوة حالياً بشكل صريح وصارم إلى الاصلاح ؟

٢- هل يوجد تواصل مباشر بين سماحة السيد والسيد رئيس الوزراء حول هذه القضايا ؟ وهل طلب السيد رئيس الوزراء من سماحته تأييد خطواته ومباركتها ؟

٣- ما هي الرسالة التي يرغب سماحة السيد في إيصالها عبر الدعوة للاصلاح ، وانتقاد عدم تجاوب السياسيين في مراحل سابقة مع دعواته المتكرّرة لذلك ؟

٤- هل يعتبر سماحة السيد ان الدعوة إلى مكافحة الفساد واصلاح مؤسسات الدولة ، توازي بأهميتها نداءه إلى الشعب العراقي في حزيران / يونيو ٢٠١٤ لقتال تنظيم داعش ؟

٥- برأيكم ، ما هي الأسباب ومن يتحمّل مسؤولية وصول العراق إلى هذه المرحلة من الفساد وترهل مؤسسات الدولة ومستوى الخدمات العامّة ؟

آملين بتجاوبكم مع طلبنا ، نرفق شكرنا على حسن تعاونكم بجزيل الاحترام والتقدير.

وليام دنلوب

نائب مدير المكتب

وكالة الصحافة الفرنسية – بغداد

بسم الله الرحمن الرحيم

١ . إنّ المرجعية الدينية العليا طالما دعت إلى مكافحة الفساد وإصلاح المؤسسات الحكومية وتحسين الخدمات العامّة ، وحذّرت أكثر من مرّة من عواقب التسويف في ذلك، ومنها في بيان صدر من مكتبها في شباط عام ٢٠١١م ورد فيه (إنّ المرجعية الدينية التي طالما أكّدت على المسؤولين ضرورة العمل على تحقيق مطالب الشعب المشروعة تحذّر من مغبّة الاستمرار على النهج الحالي في إدارة الدولة ومما يمكن أن ينجم عن عدم الاسراع في وضع حلول جذرية لمشاكل المواطنين التي صبروا عليها طويلاً).

وفي الأسابيع الأخيرة لما نفذ صبر كثير من العراقيين واحتجّوا على سوء اوضاع البلاد وطالبوا بإصلاحها، وجدت المرجعية الدينية انّ الوقت مؤاتٍ للدفع قويّاً بهذا الاتجاه عبر التأكيد على المسؤولين . وفي مقدمتهم السيد رئيس مجلس الوزراء بصفته المسؤول التنفيذي الأول في البلد . بأن يتخذوا خطوات جادّة ومدروسة في سبيل مكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية.

٢ . منهج المرجعية الدينية العليا هو عدم الدخول في تفاصيل العملية الاصلاحية والاكتفاء ببيان الخطوط العامة لها على سبيل النصح والارشاد، كما ورد على لسان ممثليها في خطب الجمعة في كربلاء المقدسة ، وهي تأمل ان يوفّق المسؤولون في القيام بهذه المهمّة الصعبة ويتّخذوا قرارات جريئة تكون مقنعة للشعب العراقي، وستؤيدها المرجعية عندئذٍ بكل تأكيد.

٣ . من المعروف أنّ المرجعية الدينية العليا قد دعت مبكراً بعد سقوط النظام السابق إلى إجراء الانتخابات العامّة لتمكين الشعب العراقي من اختيار ممثّليه في مجلس النواب، ومن ثمّ تشكيل حكومة وطنية تقوم بواجباتها في توفير الأمن والخدمات وتسير بالبلاد نحو الرقي والتقدّم . وكانت المرجعية تأمل أن تقوم الطبقة السياسية التي وصلت الى السلطة عبر صناديق الانتخاب بإدارة البلد بصورة صحيحة ولا تحدث مشاكل كبيرة بحيث تضطر المرجعية الى التدخل لحلّها أو للتخفيف من تبعاتها، ولكن . للأسف الشديد . جرت الأمور بغير ذلك، وقد تسبّب سوء الإدارة . بالإضافة إلى عوامل داخلية وخارجية أخرى . في الوصول بالبلد الى هذه الاوضاع المزرية التي تنذر بخطرٍ جسيم .

وسبق أن أكّدت المرجعية في بيان صدر من مكتبها في نيسان عام ٢٠٠٦م على أنّها لن تداهن أحداً فيما يمس المصالح العامّة للشعب العراقي وستشير الى مكامن الخلل في الأداء الحكومي كلّما اقتضت الضرورة ذلك، وسيبقى صوتها مع أصوات المظلومين والمحرومين من أبناء هذا الشعب أينما كانوا بلا فرق بين انتماءاتهم وطوائفهم وأعراقهم.

ومن هذا المنطلق جاء تأكيد المرجعية الدينية . في هذه الايام . على ضرورة الاسراع في الخطوات الاصلاحية وتحقيق العدالة الاجتماعية .

٤ . من المؤكد أنّه لولا استشراء الفساد في مختلف مؤسسات الدولة ولاسيّما المؤسسة الأمنية، ولولا سوء استخدام السلطة ممن كان بيدهم الأمر لما تمكّن تنظيم داعش الارهابي من السيطرة على قسمٍ كبيرٍ من الأراضي العراقية، ولما كانت هناك حاجة الى دعوة المرجعية العليا للعراقيين الى الالتحاق بالقوّات المسلّحة للدفاع عن الأرض والعِرض والمقدّسات .

واليوم إذا لم يتحقق الاصلاح الحقيقي من خلال مكافحة الفساد بلا هوادة وتحقيق العدالة الاجتماعية على مختلف الاصعدة فإن من المتوقع أن تسوء الاوضاع ازيد من ذي قبل،

وربما تنجرّ الى ما لا يتمناه أي عراقي محبّ لوطنه من التقسيم ونحوه لا سمح الله . وهنا تكمن الأهميّة القصوى للدعوة إلى الاسراع في الاصلاح التي أكّدت عليها المرجعية الدينية العليا .

٥ . إنّ السياسيين الذين حكموا البلاد خلال السنوات الماضية يتحمّلون معظم المسؤولية عمّا آلت إليه الامور، فإنّ كثيراً منهم لم يراعوا المصالح العامّة للشعب العراقي بل اهتموا بمصالحهم الشخصية والفئوية والطائفية والعرقية، فتقاسموا المواقع والمناصب الحكومية وفقاً لذلك لا على أساس الكفاءة والنزاهة والعدالة، ومارسوا الفساد المالي وسمحوا باستشرائه في المؤسسات الحكومية على نطاق واسع، فأدّى ذلك كله . بالإضافة الى غياب الخطط الصحيحة لإدارة البلد واسباب أخرى . إلى ما نشاهده اليوم من سوء الاوضاع الاقتصادية وتردّي الخدمات العامة. ١٤٣٦/١١/٤ هـ الموافق ٢٠١٥/٨/٢٠ م

مكتب السيد السيستاني (دام ظلّه)

النجف الأشرف

المرجعية تقترح استعانة الحكومة بلجنة من حكماءالعراق

أقترحت المرجعية العليا على الحكومة العراقية تشكيل لجنة من الأسماء المعروفة بالمصداقية و النزاهة و الكفاءة العالية ليقدموا مقترحاتهم لإصلاح الأوضاع في العراق وتعيين الخطوات اللازمة له وذلك بتاريخ ٢٠١٥/٨/٧ وإعادة الطلب في خطبة يوم الجمعة الموافق ٢٠١٩/١٠/٤ يعني ايام اشتداد الحراك الشعبي و المظاهرات المطالبة للاصلاح في التاريخين و ورد نص الاقتراح أنّ مكتب المرجعية سبق ان اقترح في تواصله مع الجهات المسؤولة في السابع من آب من عام ٢٠١٥ في عِزّ الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح وورد نصا في خطبة الجمعة يوم ٢٠١٩/١٠/٤ **(أن تُشكّل لجنة من عددٍ من الأسماء المعروفة في الإختصاصات ذات العلاقة من خارج قوى السلطة ممن يُحضون بالمصداقية ويُعرفون بالكفاءة العالية والنزاهة التامّة، وتُكلّف هذه اللجنة بتحديدِ الخطوات المطلوب اتخاذها في سبيل مكافحة الفساد وتحقيق الإصلاح المنشود على أن يُسمح لأعضائها بالإطلاع على مجريات الأوضاع بصورة دقيقة ويجتمع مع الفعاليات المؤثرة في البلد وفي مقدمتهم ممثلوا المتظاهرين في مختلف المحافظات للاستماع الى مطالبهم ووجهات نظرهم فإذا أكملت اللُجنةُ عملها وحدّدت الخطوات المطلوبة تشريعية**

كانت أو تنفيذية أو قضائية يتم العمل على تفعليها من خلال مجاريه القانوينة ولو بالاستعانة بالدعم المرجعي والشعبي).

ولكن لم يتم الأخذ بهذا المقترح في حينه، والأخذُ به في هذا الوقت ربّما يكون مدخلاً مناسباً لتجاوز المحنة الراهنة.

فبعد الخطبة التي اقترحت فيها المرجعية الخطوات الإصلاحية المهمة أقترحت على الجهات التي تواصلت معها أن تشكل الحكومة لجنة من حكماء البلد ويمكن تحديد ملخص مقترح المرجعية بشأن تلك اللجنة بثلاث محاور

المحور الاول : الصفات الشخصية لاعضاء اللجنة

المحور الثاني : مهمة اللجنة .

المحور الثالث : تكليف الحكومة تجاه هذه اللجنة و السلطات الثلاث تجاه هذه اللجنة.

ففي المحور الاول حددت المرجعية الصفات الشخصية بالشروط

١- ان تكون من الأسماء المعروفة : لكي يكون لكلمتهم تاثيرها سواء على الشارع المنتفض أو على الحكومة ولان الاسماء المعروفة غالبا ما تولد أطمئناناً لدى الشعب .

٢- متخصصة في الإختصاصات ذات العلاقة : حيث كما سبق ان بينا في (رؤى المرجعية ٩ النقطة خامساً) ان من صفات المرجعية

احترام التخصصات الاكاديمية كافة و تتعامل في هذا الملف بمهنية عالية و لذا لا يصح لخريج الهندسة ان يعطي رأيه في الطب كما لا يصح للطبيب ان يسوق اراء فقهية و الخ فلذا لا بد ان تكون هذه اللجنة متخصصة مثلا بالقانون و الدستور لبحث المشاكل الدستورية و القانونية و القضائية او ان تستشير الفنيين في الجوانب الفنية وهكذا.

٣- من خارج قوى السلطة : اذ تحقق هذه اللجنة الحرية الكاملة في البحث و التقصي و تشخيص المشكلة و تحديد الحلول الملائمة بعيداً عن تأثير قوى السلطة ومغرياتها فعلى سبيل المثال نادت المرجعية مراراً بالاصلاح و الغاء الامتيازات الغير مبررة فعلى سبيل المثال لا يوصي المتمتع بهذه المخصصات بالغائها.

٤- ممن يُحضون بالمصداقية : و هذا لبث الاطمئنان في الحلول التي تراها اللجنة كما يثبت الاطمئنان في تشخيصها للمشكلة بصورة صادقة.

٥- ويُعرفون بالكفاءة العالية : اذ بالاضافة الى الاختصاص فان للكفاءة أهمية كبرى في التشخيص.

٦- والنزاهة التامّة : لضمان نزاهة القرارات و المقترحات التي تطرحها اللجنة.

المحور الثاني مهمة او أهداف اللجنة

مهمة هذه اللجنة بتحديدِ الخطوات المطلوب اتخاذها في سبيل مكافحة الفساد وتحقيق الإصلاح المنشود.

المحور الثالث ما يتوجب على الحكومة تجاه هذه اللجنة

لا يمكن للجنة تحقيق أهدافها ما لم يسمح لها من قبل قوى السلطة الثلاث بالإطلاع على مجريات الأوضاع بصورة دقيقة و ان يسمح لها بالاجتماع و عقد اللقاءات بحرية و أستقلالية تامتين مع الفعاليات المؤثرة في البلد وفي مقدمتهم ممثلوا المتظاهرين في مختلف المحافظات و ذلك من أجل الاستماع الى مطالبهم ووجهات نظرهم، فعندها تستطيع اللجنة من تحديد أهم المشاكل التي تواجه الناس و ان تكون حلقة الوصل ما بين اراء الناس و مشاكلهم و تهيئتها و بحث الحلول الناجحة و الخطوات اللازمة للاصلاح والمطلوبة سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية فيتم العمل على تفعليها من خلال مجاريه القانوينة عبر القنوات الحكومية .

و ختمت المرجعية قولها (ولو بالاستعانة بالدعم المرجعي والشعبي) فان رأت المرجعية ان قرارات و توصيات هذه اللجان الفنية تحتاج الى الدعم المرجعي او الشعبي فانها مستعدة لتقديم كل المساعدة من أجل مصالح الشعب، و في مثال حي لدعم المرجعية لقرارات اللجان ذات الاختصاص نلاحظ بعد اجتياح وباء كورونا في العالم و تشكيل خلايا الازمة و لقاء المرجعية بممثلي منظمة الصحة العالمية قدمت

المرجعية دعمها الكامل للقرارات الصحية و الزمت الناس بتطبيقها و دعمت قرارات اللجان ذات الاختصاص و توصيات الاطباء الحاذقين و أوقفت بناء على التوصيات الصحية خطبة الجمعة و أوصت بعدم اقامة صلاة الجماعة.

معركة الاصلاح تأخرت كثيراً

لم تترك المرجعية مناسبة الا وقد أشارت بوجه من الوجوه الى الاصلاحات الحكومية و الى خوض غمار المعركة ضد الفساد و الفاسدين ومن ابرز تلك المواقف الخالدة في خطبة النصر من الصحن الحسيني الشريف اذ اشارت الى تأخر معركة الاصلاح ضد الفساد و على العراقيين الذين خاضوا المعركة ضد قوى داعش و احرزوا النصر لقادرين على الانتصار في المعركة ضد الفساد ان احسنوا ادارتها. فهي بذلك تذكر العراقيين الى ان لا يتناسوا معركتهم الاولى ضد الفساد.

نص خطبة النصر من الصحن الحسيني الشريف لممثل المرجعية الدينية العليا فضيلة العلاّمة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في يوم الجمعة(٢٦-ربيع الأول-١٤٣٩هـ)

أيها الأخوة والأخوات :

قبل ايام أعلن رسمياً عن تحرير آخر جزء من الاراضي العراقية من سيطرة تنظيم داعش الارهابي، وبهذه المناسبة نلقي على مسامعكم هذه الكلمة: ايها العراقيون الشرفاء بعد ما يزيد على ثلاثة أعوام من القتال الضاري وبذل الغالي والنفيس ومواجهة مختلف الصعاب والتحديات انتصرتم على اعتى قوة ارهابية استهدفت العراق بماضيه وحاضره ومستقبله، انتصرتم عليها

بإرادتكم الصلبة وعزيمتكم الراسخة في الحفاظ على وطنكم وكرامتكم ومقدساتكم، انتصرتم عليها بتضحياتكم الكبيرة حيث قدمتم انفسكم وفلذات اكبادكم وكل ما تملكون فداءً للوطن الغالي فسطرتم اسمى صور البطولة والايثار وكتبتم تاريخ العراق الحديث بأحرف من عزّ وكرامة، ووقف العالم مدهوشاً امام صلابتكم وصبركم واستبسالكم وايمانكم بعدالة قضيتكم حتى تحقق هذا النصر الكبير الذي ظن الكثيرون أنه بعيد المنال ولكنكم جعلتم منه واقعاً ملموساً خلال مدة قصيرة نسبياً، فحفظتم به كرامة البلد وعزته وحافظتم على وحدته ارضاً وشعباً، فما اعظمكم من شعب. ايها المقاتلون الميامين.. يا ابطال القوات المسلحة بمختلف صنوفها وعناوينها ان المرجعية الدينية العليا صاحبة فتوى الدفاع الكفائي التي سخّرت كل امكاناتها وطاقاتها في سبيل إسناد المقاتلين وتقديم العون لهم، وبعثت بخيرة ابنائها من اساتذة وطلاب الحوزة العلمية الى الجبهات دعماً للقوات المقاتلة وقدمت العشرات منهم شهداء في هذا الطريق... لا ترى لاحدٍ فضلاً يداني فضلكم ولا مجداً يرقى الى مجدكم في تحقيق هذا الانجاز التاريخي المهم .. فلولا استجابتكم الواسعة لفتوى المرجعية وندائها واندفاعكم البطولي الى جبهات القتال وصمودكم الاسطوري فيها بما يزيد

على ثلاثة اعوام لما تحقق هذا النصر المبين. فالنصر منكم ولكم واليكم وأنتم أهله وأصحابه فهنيئاً لكم به، وهنيئاً لشعبكم بكم، وبوركتم وبوركت تلك السواعد الكريمة التي قاتلتم بها وبوركت تلك الحجور الطاهرة التي ربّيتم فيها. أنتم فخرنا وعزّنا ومن نباهي به سائر الامم. ما أسعد العراق وما أسعدنا بكم لقد استرخصتم أرواحكم وبذلتم مهجكم في سبيل بلدكم وشعبكم ومقدساتكم ، اننا نعجز عن أن نوفيكم بعض حقكم ولكن الله تعالى سيوفيكم الجزاء الاوفى، وليس لنا الا أن ندعوه بأن يزيد في بركاته عليكم ويجزيكم خير جزاء المحسنين. ايها الاخوة والاخوات اننا اليوم نستذكر بمزيد من الخشوع والاجلال شهداءنا الابرار الذين روّوا ارض الوطن بفيض دمائهم الزكية، فكانوا نماذج عظيمة للتضحية والفداء. ونستذكر معهم عوائلهم الكريمة : آباءهم وامهاتهم وزوجاتهم واولادهم واخوتهم واخواتهم ، اولئك الاعزة الذين فجعوا بأحبتهم فغدوا يقابلون ألم الفراق بمزيد من الصبر والتحمل. ونستذكر بعزة وشموخ اعزاءنا الجرحى ولا سيما من اصيبوا بالإعاقة الدائمة وهم الشهداء الاحياء الذين شاء الله تعالى ان يبقوا بيننا شهوداً على بطولة شعب واجه اشرار العالم فانتصر عليهم بتضحيات ابنائه. ونستذكر بإكبار وامتنان جميع المواطنين الكرام الذين ساهموا

في رفد ابنائهم المقاتلين في الجبهات بكل ما يعزز صمودهم، حيث كانوا خير نصير وظهير لهم، في واحدة من اروع صور تلاحم شعب بكافة شرائحه ومكوناته في الدفاع عن عزته وكرامته. ونستذكر بشكر وتقدير كل الذين كان لهم دور فاعل ومساند في هذه الملحمة الكبرى من المفكرين والمثقفين والاطباء والشعراء والكتّاب والاعلاميين وغيرهم. كما نقدم الشكر والتقدير لكل الاشقاء والاصدقاء الذين وقفوا مع العراق وشعبه في محنته مع الارهاب الداعشي وساندوه وقدموا له العون والمساعدة سائلين الله العلي القدير أن يدفع عن الجميع شر الاشرار وينعم عليهم بالأمن والسلام.

وهناك عدة أمور لا بد من أن نشير اليها : أولاً : إن النصر على داعش لا يمثل نهاية المعركة مع الارهاب والارهابيين بل ان هذه المعركة ستستمر وتتواصل ما دام أن هناك أناساً قد ضُلّلوا فاعتنقوا الفكر المتطرف الذي لا يقبل صاحبه بالتعايش السلمي مع الآخرين ممن يختلفون معه في الرأي والعقيدة ولا يتورع عن الفتك بالمدنيين الابرياء وسبي الاطفال والنساء وتدمير البلاد للوصول الى اهدافه الخبيثة بل ويتقرب إلى الله تعالى بذلك .. فحذار من التراخي في التعامل مع هذا الخطر المستمر والتغاضي عن العناصر الارهابية المستترة والخلايا النائمة التي تتربص

الفرص للنيل من أمن واستقرار البلد. ان مكافحة الارهاب يجب ان تتم من خلال التصدي لجذوره الفكرية والدينية وتجفيف منابعه البشرية والمالية والاعلامية ويتطلب ذلك العمل وفق خطط مهنية مدروسة لتأتي بالنتائج المطلوبة ، والعمل الامني والاستخباري وإن كان يشكّل الاساس في مكافحة الارهاب الا ان من الضروري أن يقترن ذلك بالعمل التوعوي لكشف زيف وبطلان الفكر الارهابي وانحرافه عن جادة الدين الاسلامي الحنيف، متزامناً مع نشر وترويج خطاب الاعتدال والتسامح في المجتمعات التي يمكن أن تقع تحت تأثير هذا الفكر المنحرف، بالاضافة الى ضرورة العمل على تحسين الظروف المعيشية في المناطق المحررة واعادة اعمارها وتمكين اهلها النازحين من العود اليها بعزة وكرامة وضمان عدم الانتقاص من حقوقهم الدستورية وتجنب تكرار الاخطاء السابقة في التعامل معهم.

ثانياً : إن المنظومة الامنية العراقية لا تزال بحاجة ماسة الى الكثير من الرجال الابطال الذين ساندوا قوات الجيش والشرطة الاتحادية خلال السنوات الماضية وقاتلوا معها في مختلف الجبهات وأبلوا بلاءً حسناً في اكثر المناطق وعورةً واشد الظروف قساوةً وأثبتوا أنهم أهلٌ للمنازلة في الدفاع عن الارض والعرض والمقدسات وحققوا نتائج مذهلة فاجأت الجميع داخلياً ودولياً

.. ولا سيما الشباب منهم الذين شاركوا في مختلف العمليات العسكرية والاستخبارية واكتسبوا خبرات قتالية وفنية مهمة وكانوا مثالاً للانضباط والشجاعة والاندفاع الوطني والعقائدي ولم يصبهم الوهن أو التراجع أو التخاذل .. ان من الضروري استمرار الاستعانة والانتفاع بهذه الطاقات المهمة ضمن الأطر الدستورية و القانونية التي تحصر السلاح بيد الدولة وترسم المسار الصحيح لدور هؤلاء الأبطال في المشاركة في حفظ البلد وتعزيز أمنه حاضراً ومستقبلاً، والوقوف بوجه أي محاولات جديدة للإرهابيين بغرض النيل من العراق وشعبه ومقدساته..

ثالثاً : إن الشهداء الابرار الذين سقوا ارض العراق بدمائهم الزكية وارتقوا الى جنان الخلد مضرجين بها لفي غنىً عنا جميعاً، فهم في مقعد صدق عند مليك مقتدر، ولكن من أدنى درجات الوفاء لهم هو العناية بعوائلهم من الارامل واليتامى وغيرهم، ان رعاية هؤلاء وتوفير الحياة الكريمة لهم من حيث السكن والصحة والتعليم والنفقات المعيشية وغيرها واجب وطني واخلاقي وحق لازم في اعناقنا جميعاً، ولن تفلح أمة لا ترعى عوائل شهدائها الذين ضحوا بحياتهم وبذلوا ارواحهم في سبيل عزتها وكرامتها، وهذه المهمة هي بالدرجة الاولى واجب الحكومة ومجلس النواب بان يوفرا مخصصات مالية وافية لتأمين العيش الكريم

لعوائل شهداء الارهاب الداعشي بالخصوص، مقدماً على كثير من البنود الأخرى للميزانية العامة. رابعاً : إن الحرب مع الارهابيين الدواعش خلّف عشرات الآلاف من الجرحى والمصابين في صفوف الابطال المشاركين في العمليات القتالية، وكثير منهم بحاجة الى الرعاية الطبية وآخرون اصيبوا بعوق دائم، والعوق في بعضهم بالغ كالشلل الرباعي وفقدان البصر وبتر الاطراف، وهؤلاء الاعزة هم الاحق بالرعاية والعناية ممن سواهم، لما لهم من الفضل على جميع العراقيين ، فلولاهم لما تحررت الارض وما اندحر الارهاب وما حفظت الاعراض والمقدسات، ومن هنا فان توفير العيش الكريم لهم وتحقيق وسائل راحتهم بالمقدار الممكن تخفيفاً لمعاناتهم واجبٌ وأيّ واجب، ويلزم الحكومة ومجلس النواب أن يوفرا المخصصات المالية اللازمة لذلك، وترجيحه على مصاريف أخرى ليست بهذه الاهمية. خامساً : إن معظم الذين شاركوا في الدفاع الكفائي خلال السنوات الماضية لم يشاركوا فيه لدنياً ينالونها أو مواقع يحظون بها، فقد هبّوا الى جبهات القتال استجابة لنداء المرجعية واداءً للواجب الديني والوطني، دفعهم اليه حبهم للعراق والعراقيين وغيرتهم على اعراض العراقيات من أن تنتهك بأيدي الدواعش وحرصهم على صيانة المقدسات من أن ينالها

الارهابيون بسوء، فكانت نواياهم خالصة من أي مكاسب دنيوية، ومن هنا حظوا باحترام بالغ في نفوس الجميع واصبح لهم مكانة سامية في مختلف الاوساط الشعبية لا تدانيها مكانةُ أي حزب او تيار سياسي، ومن الضروري المحافظة على هذه المكانة الرفيعة والسمعة الحسنة وعدم محاولة استغلالها لتحقيق مآرب سياسية يؤدي في النهاية الى أن يحلّ بهذا العنوان المقدس ما حلّ بغيره من العناوين المحترمة نتيجة للأخطاء و الخطايا التي ارتكبها من ادّعوها.

سادساً : ان التحرك بشكل جدي وفعال لمواجهة الفساد والمفسدين يعدّ من اولويات المرحلة المقبلة، فلا بد من مكافحة الفساد المالي والاداري بكل حزم وقوة من خلال تفعيل الاطر القانونية وبخطط عملية وواقعية بعيداً عن الاجراءات الشكلية والاستعراضية. إن المعركة ضد الفساد . التي تأخرت طويلاً . لا تقلّ ضراوة عن معركة الارهاب إن لم تكن أشد وأقسى، والعراقيون الشرفاء الذين استبسلوا في معركة الارهاب قادرون . بعون الله . على خوض غمار معركة الفساد والانتصار فيها أيضاً إن أحسنوا ادارتها بشكل مهني وحازم. نسأل الله العلي القدير أن يأخذ بأيدي الجميع الى ما فيه خير العراق وصلاح أهله إنه سميع مجيب.

ولات حين مندم

بعض القوى الفاسدة تراهن على الوقت و تسويف المطالب و عدم تلبية متطلبات الاصلاح الحقيقي و الجدي و المرجعية تذكر وتشير بأن المظاهرات وان خفت فانها ستعود باقوى من سابقتها ولن يكون هناك بديل ابداً عن الاصلاح من تسويف و غيره.

نص الخطبة التي القاها الشيخ عبد المهدي الكربلائي في الصحن الحسيني في مدينة كربلاء اليوم الجمعة ٢٧تموز٢٠١٨

بسم الله الرحمن الرحيم، يعلم الجميع على ما آلت إليه أوضاع البلاد وما تُعاني منه هذه الأيّام من مشاكل متنوّعة وأزمات متشابكة، وكانت المرجعيّةُ الدينيّة العُليا تقدّر منذ مدّة غير قصيرة ما يُمكن أن تأول اليه الأمور فيما إذا لم يتمّ اتّخاذ خطوات حقيقيّة وجادّة في سبيل الإصلاح ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعيّة.

ومن هنا قامت على مرّ السنوات الماضية بما يُمليه عليها موقعُها المعنوي من نصح المسؤولين والمواطنين لتفادي الوصول الى الحالة المأساويّة الراهنة، لقد نصحت المرجعيّة الدينية مراراً وتكراراً كبار المسؤولين في الحكومة وزعماء القوى السياسيّة بأن يعوا حجم المسؤوليّة الكبيرة الملقاة على عاتقهم،

وينبذوا الخلافات المصطنعة التي ليس وراءها إلّا المصالح الشخصيّة والفئويّة، ويجمعوا كلمتهم على إدارة البلد بما يحقّق الرفاه والتقدّم لأبناء شعبهم، ويراعوا العدالة في منح الرواتب والمزايا والمخصّصات، ويعملوا للإصلاح ويمتنعوا عن حماية الفاسدين من أحزابهم وأصحابهم، وقد حذّرتهم في خطبة الجمعة قبل ثلاثة أعوام بأنّ الذين يمانعون من الإصلاح ويراهنون على أن تخفّ المطالبة به عليهم أن يعلموا أنّ الإصلاح ضرورة لا محيص منها، وإذا خفّت مظاهر المطالبة به مدّة فإنّها سوف تعود في وقتٍ آخر وأوسع من ذلك بكثير ولات حين مندم.

كما نصحت المواطنين كلّما حلّ موعد الانتخابات المركزيّة والمحلّية بأنّ الإصلاح والتغيير نحو الأفضل الذي هو مطلب الجميع وحاجة ماسّة للبلد لن يتحقّق إلّا على أيديكم، فإذا لم تعملوا له بصورةٍ صحيحة فإنّه لن يحصل، والآليّة المُثلى له هي المشاركة الواعية في الانتخابات المبنيّة على حسن الاختيار أي انتخاب الصالح الكفوء الحريص على المصالح العُليا للشعب العراقي والمستعدّ للتضحية في سبيل خدمة أبنائه، وتحقيقاً لهذا الغرض طالبت المرجعيّةُ الدينيّة بأن يكون القانون الانتخابي عادلاً يرعى حرمة أصوات الناخبين ولا يسمح بالالتفاف عليها،

وأن تكون المفوّضية العُليا للانتخابات مستقلّة كما قرّره الدستور ولا تخضع للمحاصصة الحزبيّة، وحذّرت من أنّ عدم توفير هذين الشرطين سيؤدّي الى يأس معظم المواطنين من العمليّة الانتخابيّة وعزوفهم عن المشاركة فيها، ولكن مثلما يعلم الجميعُ لم تجرِ الأمور كما تمنّتها المرجعيّةُ الدينيّة العُليا وسعت اليها، واستمرّت معاناة معظم المواطنين بل ازدادت معظمها، وانتشار البطالة وتراجع القطاعين الزراعي والصناعي بصورةٍ غير مسبوقة، وكلّ ذلك نتيجة طبيعيّة لاستشراء الفساد المالي والإداري في مختلف مرافق الدولة ومؤسّساتها والابتعاد عن الضوابط المهنيّة في تسييرها وإدارتها.

واليوم وبعد كلّ ما وقع في الأسابيع الماضية من اعتداءات مرفوضة ومُدانة على المتظاهرين السلميّين وعلى القوّات الأمنيّة وعلى الممتلكات العامّة والخاصّة، وانجرارها للأسف الشديد الى اصطدامات دامية خلّفت عدداً كبيراً من الضحايا والجرحى، فإنّ من الضروري العمل بمسارين:

الأوّل: أن تجدّ الحكومة الحاليّة في تحقيق ما يُمكن تحقيقه بصورةٍ عاجلة من مطالب المواطنين وتخفّف بذلك من معاناتهم وشقائهم.

الثاني: أن تتشكّل الحكومة القادمة في أقرب وقتٍ ممكن على أسسٍ صحيحة من كفاءات فاعلة ونزيهة، ويتحمّل رئيسُ مجلس الوزراء فيها كامل المسؤوليّة عن أداء حكومته وأن يكون حازماً وقويّاً ويتّسم بالشجاعة الكافية في مكافحة الفساد المالي والإداري الذي هو الأساس في معظم ما يُعاني منه البلد من سوء الأوضاع، ويعتبر ذلك واجبه الأوّل ومهمّته الأساسيّة ويشنّ حرباً لا هوادة فيها على الفاسدين وحماتهم، وتتعهّد حكومته بالعمل في ذلك وفق برنامجٍ معدّ على أسسٍ علميّة يتضمّن اتّخاذ خطوات فاعلة ومدروسة، ومنها ما يأتي:

أوّلاً: تبنّي مقترحات لمشاريع قوانين ترفع الى مجلس النوّاب تتضمّن إلغاء أو تعديل القوانين النافذة التي تمنح حقوقاً ومزايا لفئات معيّنة يتنافى منحُها مع رعاية التساوي والعدالة بين أبناء الشعب.

ثانياً: تقديم مشاريع قوانين الى مجلس النوّاب لغرض سدّ الثغرات القانونيّة التي تُستغلّ من قبل الفاسدين لتحقيق أغراضهم، ومنح هيئة النزاهة والسلطات الرقابيّة الأخرى اختيارات أوسع في مكافحة الفساد والوقوف في وجه الفاسدين.

ثالثاً: تطبيق ضوابط صارمة في اختيار الوزراء وسائر التعيينات الحكومية ولا سيّما للمناصب العُليا والدرجات الخاصّة، بحيث يُمنع عنها غيرُ ذوي الاختصاص والمتّهمون بالفساد ومن يمارسون التمييز بين المواطنين بحسب انتماءاتهم المذهبيّة أو السياسيّة ومن يستغلّون المواقع الحكوميّة لصالح أنفسهم أو لصالح أقربائهم أو أحزابهم ونحو ذلك.

رابعاً: الإيعاز الى ديوان الرقابة الماليّة الى ضرورة الإنهاء والتدقيق في الحسابات الختاميّة للميزانيّات العامّة في السنوات الماضية وجميع العقود والتخصيصات الماليّة للأعوام السابقة على مستوى كلّ وزارةٍ ومحافظة، وضرورة الإعلان عن نتائج التدقيق بشفافيّة عالية لكشف المتلاعبين بالأموال العامّة والمستحوذين عليها تمهيداً لمحاسبة المقصّرين وتقديم الفاسدين للعدالة، وعلى مجلس النوّاب القادم أن يتعاطى بجدّية مع جميع الخطوات الإصلاحيّة ويقرّ القوانين اللازمة لذلك، وإن تنصّلت الحكومة عن العمل بما تتعهّد به أو تعطّل الأمر بمجلس النوّاب أو لدى السلطة القضائيّة فلا يبقى أمام الشعب إلّا تطوير أساليبه الاحتجاجيّة السلميّة لفرض إرادته على المسؤولين مدعوماً في ذلك من قبل كلّ القوى الخيّرة في البلد، وعندئذٍ سيكون للمشهد وجه آخر مختلف عمّا هو اليوم

عليه، ولكن نتمنّى أن لا تدعو الحاجة الى ذلك ويُغلّب العقل ويُغلّب المنطق ومصلحة البلد عند من هم في مواقع المسؤوليّة وفي يدهم القرار ليتداركوا الأمر قبل فوات الأوان، والله المسدّد للصواب.

المطالبة بالاصلاح مع انطلاقة الحراك الشعبي في تشرين

نص الخطبة الثانية التي ألقاها ممثل المرجعية الدينية العليا فضيلة العلاّمة السيد أحمد الصافي في يوم الجمعة (٥/ صفر/ ١٤٤١ هـ) الموافق (٢٠١٩/١٠/٤م)

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الأخوة والأخوات

(اقرأ عليكم نص ما وردنا من مكتب سماحة السيد (دام ظلّه) في النجف الاشرف)

في الأيام الماضية وقعت اعتداءاتٌ مرفوضةٌ ومدانةٌ على المتظاهرين السلميين وعلى القوات الأمنية والممتلكات العامة والخاصة في بغداد وعددٍ من المحافظات وانساقت المظاهرات في العديد من الحالات الى اعمال شغبٍ واصطداماتٍ دامية خلّفت عشرات الضحايا واعداداً كبيرة من الجرحى والمصابين والكثير من الأضرار على المؤسسات الحكومية وغيرها في مشاهدَ مؤلمةٍ ومؤسفةٍ جداً مشابهة لما حصل في بعض الأعوام السابقة.

إنّ المرجعية الدينية العليا طالما طالبت القوى والجهات التي تُمسك بزمام السلطة أن تغيّر من منهجها في التعامل مع مشاكل البلد وأن تقوم بخطواتٍ جادة في سبيل الإصلاح ومكافحة الفساد وتجاوز المحاصصة والمحسوبيات في إدارة الدولة، وحذّرت الذين يمانعون من الإصلاح ويُراهنون على ان تخف المطالباتُ به بأن يعلموا أنّ الاصلاح ضرورةٌ لا محيص منها وإذا خفّت مظاهر المطالبة به مدّة فإنها ستعود في وقت آخر بأقوى وأوسع من ذلك بكثير. واليوم تؤكدُ المرجعيةُ مرة أخرى على ما طالبت به من قبل، وتدعو السلطات الثلاث الى إتخاذ خطوات عمليةٍ واضحة في طريق الإصلاح الحقيقي، وتشدد على ان مجلس النواب بما له من صلاحياتٍ تشريعيةٍ ورقابية يتحمل المسؤولية الأكبر في هذا المجال، فما لم تغيّر كتله الكبيرة التي انبثقت منها الحكومة . من منهجها ولم تستجب لمتطلبات الإصلاح ومستلزماته بصورة حقيقية فلن يتحقق منه شيءٌ على أرض الواقع.

كما انّ السلطةَ القضائية والأجهزة الرقابية تتحمل مسؤوليّةً كبرى في مكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين واسترجاع أموال الشعب منهم، ولكنها لم تقم في ما مضى بما هو ضروريٌ في هذا

الصدد، وإذا بقي الحالُ كذلك فلا أمل في وضع حدٍّ لاستشراء الفساد في البلد.

واما الحكومة فعليها ان تنهض بواجباتها وتقومُ بما في وسعها في سبيل تخفيف معاناة المواطنين بتحسين الخدمات العامّة وتوفير فرص العملِ للعاطلين والإبتعاد عن المحسوبيات في التعيينات الحكومية وعليها تكميل ملفات المتهمين بالتلاعب بالأموال العامة والإستحواذ عليها تمهيداً لتقديمهم إلى العدالة.

ونشير هنا الى أنّ مكتب المرجعية سبق ان اقترح في تواصله مع الجهات المسؤولة في السابع من آب من عام ٢٠١٥ في عِزّ الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح (أن تُشكّل لجنة من عددٍ من الأسماء المعروفة في الإختصاصات ذات العلاقة من خارج قوى السلطة ممن يُحضون بالمصداقية ويُعرفون بالكفاءة العالية والنزاهة التامّة، وتُكلّف هذه اللجنة بتحديدِ الخطوات المطلوب اتخاذها في سبيل مكافحة الفساد وتحقيق الإصلاح المنشود على أن يُسمح لأعضائها بالإطلاع على مجريات الأوضاع بصورة دقيقة ويجتمع مع الفعاليات المؤثرة في البلد وفي مقدمتهم ممثلوا المتظاهرين في مختلف المحافظات للاستماع الى مطالبهم ووجهات نظرهم فإذا أكملت اللُجنةُ عملها وحدّدت

الخطوات المطلوبة تشريعية كانت أو تنفيذية أو قضائية يتم العمل على تفعليها من خلال مجاريه القانوينة ولو بالاستعانة بالدعم المرجعي والشعبي).

ولكن لم يتم الأخذ بهذا المقترح في حينه، والأخذُ به في هذا الوقت ربّما يكون مدخلاً مناسباً لتجاوز المحنة الراهنة.

نأمل أن يغلب العقلُ والمنطقُ ومصلحة البلد عند من هم في مواقع المسؤولية وبيدهم القرار ليتداركوا الأمور قبل فوات الأوان. كما نأمل أن يعي الجميع التداعيات الخطيرة لإستخدام العنف والعنف المضاد في الحركة الإحتجاجية الجارية فيتفادون ذلك في كلّ الأحوال. أخذ الله بأيدي الجميع الى ما فيه خير العراق وأهله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المرجعية تضع خارطة طريق

بعد اشتداد الازمة بعد حراك تشرين الاول افصحت المرجعية عن خطة التغيير الحقيقي ومراحل الخروج من الازمة عبر:

١- القاعدة الجماهيرية الواعية و الراغبة للتغيير.

٢- الغطاء القانوني عبر تغيير قانون الانتخابات الذي يتيح التغييرو ازاحة القوى الفاسدة.

٣- تصدي النخبة للتغيير و التهيئة لرص صفوفها و التحضير للترشيح للانتخابات.

٤- الدعوة الى الانتخابات المبكرة.

يظهر هذا عبر عدد من الخطب في بداية عام ٢٠٢٠ منها:

نص الخطبة الثانية التي ألقاها ممثل المرجعية الدينية العليا فضيلة العلاّمة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في يوم الجمعة(٢٣/ربيع الآخر/١٤٤١هـ)الموافق (٢٠١٩/١٢/٢٠)

أيّها الأخوة والأخوات

نقرأ عليكم نص ما وردنا من مكتب سماحة السيد (دام ظلّه) في النجف الأشرف:

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يزال البلد يعيش أوضاعاً صعبة ومقلقة، حيث تستمر فئات مختلفة من المواطنين في المشاركة في التظاهرات والاعتصامات السلمية المطالبة بالإصلاح، في حين يتعرض بعض الفاعلين فيها للاغتيال والخطف والتهديد، وفي المقابل تجبر العديد من الدوائر الحكومية والمؤسسات التعليمية على غلق أبوابها من دون ضرورة تدعو الى ذلك، وتتعرض ممتلكات بعض المواطنين للحرق والتخريب، ويشتكي الكثيرون من ضعف هيبة الدولة وتمرّد البعض على القوانين والضوابط المنظمة للحياة العامة في البلد بلا رادع أو مانع.

وقد أشرنا في خطبة سابقة الى ان الشعب هو مصدر السلطات ومنه تستمد شرعيتها . كما ينص عليه الدستور . وعلى ذلك فإنّ أقرب الطرق وأسلمها للخروج من الأزمة الراهنة وتفادي الذهاب الى المجهول أو الفوضى أو الاقتتال الداخلي . لا سمح الله . هو الرجوع الى الشعب بإجراء انتخابات مبكرة، بعد تشريع قانون منصف لها، وتشكيل مفوضية مستقلة لإجرائها، ووضع آلية مراقبة فاعلة على جميع مراحل عملها تسمح باستعادة الثقة بالعملية الانتخابية.

ولكن الملاحظ تعرقل إقرار قانون الانتخابات الى اليوم وتفاقم الخلاف بشأن بعض مواده الرئيسة، وهنا نؤكد مرة أخرى على ضرورة الاسراع في إقراره وأن يكون منسجماً مع تطلعات الناخبين، يقرّبهم من ممثليهم، ويرعى حرمة أصواتهم ولا يسمح بالالتفاف عليها. إنّ اقرار قانون لا يكون بهذه الصفة لن يساعد على تجاوز الأزمة الحالية.

واذا تمّ إقرار قانون الانتخابات على الوجه المقبول يأتي الدور للنخب الفكرية والكفاءات الوطنية الراغبة في العمل السياسي لتنظم صفوفها وتعد برامجها للنهوض بالبلد وحلّ مشاكله المتفاقمة في إطار خطط عملية مدروسة، لكي تكون على إستعداد لعرضها على الناخبين في أوان الانتخابات، ويتم التثقيف على التنافس فيها لا على أساس الانتماءات المناطقية او العشائرية أو المذهبية للمرشحين بل بالنظر الى ما يتصفون به من كفاءة ومؤهلات وما لديهم من برامج قابلة للتطبيق للعبور بالبلد الى مستقبل أفضل، على أمل أن يقوم مجلس النواب القادم والحكومة المنبثقة منه بالدور المطلوب منهما

في إجراء الإصلاحات الضرورية للخلاص من تبعات الفساد والمحاصصة وغياب العدالة الاجتماعية في المدة السابقة.

وختاماً نأمل أن لا يتأخر طويلاً تشكيل الحكومة الجديدة، التي لا بد من أن تكون حكومة غير جدلية، تستجيب لاستحقاقات المرحلة الراهنة، وتتمكن من إستعادة هيبة الدولة وتهدئة الأوضاع، وإجراء الانتخابات القادمة في أجواء مطمئنة بعيدة عن التأثيرات الجانبية للمال او السلاح غير القانوني وعن التدخلات الخارجية. والله وليّ التوفيق.

نص الخطبة الثانية التي ألقاها ممثل المرجعية الدينية العليا فضيلة العلاّمة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في يوم الجمعة(٥/جمادى الآخرة/١٤٤١هـ)الموافق (٢٠٢٠/١/٣١م)

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الاخوة والاخوات

نقرأ عليكم نص ما وردنا من مكتب سماحة السيد (دام ظلّه) في النجف الأشرف:

لقد مضت أربعة اشهر على بدء الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح وتخليص البلد من براثن الفساد والفشل التي عمّت

مختلف مؤسسات الدولة ودوائرها، وفي خلال هذه المدة سالت الكثير من الدماء البريئة وجرح وأصيب الآلاف من المواطنين، ولا يزال يقع هنا وهناك بعض الاصطدامات التي تسفر عن مزيد من الضحايا الأبرياء.

والمرجعية الدينية إذ تؤكد مرة أخرى إدانتها لاستعمال العنف ضد المتظاهرين السلميين وما حصل من عمليات الاغتيال والخطف للبعض منهم ورفضها القاطع لمحاولة فضّ التجمعات والاعتصامات السلمية باستخدام العنف والقوة، فإنها في الوقت نفسه ترفض ما يقوم به البعض من الاعتداء على القوات الأمنية والأجهزة الحكومية وما يمارس من أعمال التخريب والتهديد ضد بعض المؤسسات التعليمية والخدمية وكل ما يخلّ بأمن المواطنين ويضّر بمصالحهم، وتنبّه على انّ هذه الاعمال التي لا مسوغ لها لن تصلح بديلاً عن الحضور الجماهيري الحاشد للضغط باتجاه الاستجابة للمطالب الاصلاحية، بل على العكس من ذلك تؤدي الى انحسار التضامن مع الحركة الاحتجاجية والمشاركين فيها.

ومن جهة أخرى فانّ استمرار الأزمة الراهنة وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني ليس في مصلحة البلد ومستقبل

أبنائه، فلا بد من التمهيد للخروج منها بالإسراع في تشكيل الحكومة الجديدة، ويتعين أن تكون حكومة جديرة بثقة الشعب وقادرة على تهدئة الأوضاع واستعادة هيبة الدولة والقيام بالخطوات الضرورية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في أقرب فرصة ممكنة.

إنّ الرجوع الى صناديق الاقتراع لتحديد ما يرتئيه الشعب هو الخيار المناسب في الوضع الحاضر، بالنظر الى الانقسامات التي تشهدها القوى السياسية من مختلف المكونات، وتباين وجهات النظر بينها فيما يحظى بالأولوية في المرحلة المقبلة، وتعذر اتفاقها على اجراء الإصلاحات الضرورية التي يطالب بها معظم المواطنين، مما يعرّض البلد لمزيد من المخاطر والمشاكل، فيتحتم الاسراع في اجراء الانتخابات المبكرة ليقول الشعب كلمته ويكون مجلس النواب القادم المنبثق عن ارادته الحرة هو المعنيّ باتخاذ الخطوات الضرورية للإصلاح وإصدار القرارات المصيرية التي تحدد مستقبل البلد ولا سيما فيما يخص المحافظة على سيادته واستقلال قراره السياسي ووحدته أرضاً وشعباً.

وختاماً: يبقى أن نشير الى انّ المرجعية الدينية تدين بشدة الخطة الظالمة التي كُشف عنها مؤخراً لإضفاء (الشرعية) على احتلال مزيد من الأراضي الفلسطينية المغتصبة، وهي تؤكد وقوفها مع الشعب الفلسطيني المظلوم في تمسكه بحقه في استعادة أراضيه المحتلة وإقامة دولته المستقلة، وتدعو العرب والمسلمين وجميع احرار العالم الى مساندته في ذلك .

الاصلاح عن طريق الانتخابات

لأن صندوق الاقتراع هو أفضل طريقة للتغيير كانت المرجعية دائماً تحث الشعب العراقي على الانتخابات والاصلاح عن طريق الانتخابات حيث حرمت بيع بطاقة الناخب و حثت الشعب على أختيار الصالح الكفؤ و الاصلح وتغيير الوجوه ...

لأن لبنة الاصلاح الحقيقي تعتمد على القاعدة الصالحة و الآلية الصالحة للتغيير (حيث ان الغاية لا تبرر الوسيلة) و الا فلا تغيير دون قاعدة صالحة و راغبة في التغيير و لا في آلية غير صالحة.

موقع مكتب
سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني (دام ظله)

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى السيد السيستاني دام ظله

السلام عليكم ورحمة الله و بركاته

مع قرب اجراء انتخابات مجلس النواب العراقي يرجى إعلامنا بفتوى سماحة السيد دام ظله في الحالتين التاليتين :

١) يقوم بعض المواطنين ببيع بطاقته الالكترونية لحاجته الى المال او لعدم رغبته في المشاركة في الانتخابات فهل يجوز ذلك أم لا ؟

٢) يقوم بعض المرشحين بتوزيع بعض الهدايا على المواطنين او تقديم بعض الخدمات لهم مشترطاً عليهم التصويت له في الانتخابات فهل يجوز للمواطن أن يقبل منه ذلك ؟ جمع من المواطنين

بسم الله الرحمن الرحيم

١- هذا غير جائز .

٢- هذا غير جائز ايضاً .

١/٥/١٤٣٥

SISTANI@SISTANI.ORG
SISTANI@AL-SISTANI.ORG
WWW.SISTANI.ORG
WWW.AL-SISTANI.ORG

موقع مكتب
سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني (دام ظله)

From: [mailto: @yahoo.com]
Sent: 22/Feb/2014 2:04 PM
To: مكتب السيد السيستاني (دام ظله) - قسم الاستفتاءات
Subject: الموقف من المرشحين والكتل في الانتخابات

الإسم:
البريد الإلكتروني: @yahoo.com
الدولة: العراق - بغداد
الجنس: ذكر
رقم الاستفتاء: ١٥٣٣٣١
الموضوع: الموقف من المرشحين والكتل في الانتخابات

السؤال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
لقد اكدت المرجعية الدينية بزعامة الامام السيد السيستاني "ادام الله ظله الوارف" على لسان الشيخ الكربلائي والسيد الصافي قبل الانتخابات الماضية بان المرجعية الدينية تقف على مسافة واحدة من الجميع ، هل هذا يعني انها على نفس المسافة بين من صوت للفقرة "٣٨ " سيئة الصيت من قانون التقاعد وبين من لم يصوت عليها و من أدى واجبه كنائب و من لم يؤده ؟
وهل تقف المرجعية على نفس المسافة بين المسؤول الذي فشل في ادارة الملفات المنوطة به من الملف الامني او الاقتصادي او الخدمي او السياسي وبين من لم يثبت بحقه اي تقصير ولم يقصر في واجبه ؟
علما" ان موقف المسافة الواحدة من الجميع الذي تتبناه المرجعية الدينية العليا يحاول الانتهازيون والفاشلون والمقصرون خداع الناس بانها راضية عنهم .
افتونا وفقكم الله لمراضيه بمحمد واله الطيبين الطاهرين .

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ان مباحة السيد دام ظله تحث المواطنين على المشاركة في الانتخابات واختيار الصالح الكفوء ولا تريد من أحد منهم أو من مرشح بخصوصه ، وليس معنى كون على مسافة واحدة من الجميع تساوي بين الصالح والطالح اي بين من يدلها ويستطيع في خدمة الناس ومكافحة الفساد ومن من لم يعمل الا لمصلحة نفسه وجماعته و... بل معناه انه لا يريد من أياً من المشاركين في الانتخابات ، فمسؤولية الاختيار انما هي على الناخب نفسه ، فليحسن الاختيار لكيلا يندم لاحقاً .

٤/٢٣
١٤٣٥

SISTANI@SISTANI.ORG
SISTANI@AL-SISTANI.ORG
WWW.SISTANI.ORG
WWW.AL-SISTANI.ORG

في الانتخابات النيابية عام ٢٠١٨ م

بينت المرجعية موقفها من النظام البرلماني و سعيها لاعتماد نظام يعتمد التعددية السياسية و التداول السلمي للسلطة عبر الرجوع الى صناديق الاقتراع بما يتلائم مع طبيعة المجتمع العراقي من حيث تعدد طوائفه و قومياته و حددت عدد من سلبيات تطبيق القوانين الانتخابية و السلوكيات الخاطئة و عن اسباب الخروقات التي حدثت في الانتخابات السابقة و التي كان من نتائجها عزوف شريحة كبيرة من المجتمع عن الانتخابات كما حددت مواقفها من المرشحين و اهم الصفات التي يجب ان يتم اختيار المرشح على أسسها من كفاءة ونزاهة والالتزام بالقيم والمبادئ، والابتعاد عن الاجندات الاجنبية، واحترام سلطة القانون، والاستعداد للتضحية في سبيل انقاذ الوطن وخدمة المواطنين، والقدرة على تنفيذ برنامج واقعي لحلّ الأزمات والمشاكل المتفاقمة منذ سنوات طوال.

بيان مكتب سماحة السيد (دام ظلّه) حول الانتخابات النيابية في العراق عام ٢٠١٨م / ١٧ شعبان-١٤٣٩هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية يسأل الكثير من المواطنين الكرام عن موقف المرجعية الدينية العليا من هذا الحدث السياسي المهم، وبهذا الصدد ينبغي بيان أمور ثلاثة:

١- لقد سعت المرجعية الدينية منذ سقوط النظام الاستبدادي السابق في ان يحلّ مكانه نظامٌ يعتمد التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة عبر الرجوع الى صناديق الاقتراع، في انتخابات دورية حرّة ونزيهة، وذلك ايماناً منها بانه لا بديل عن سلوك هذا المسار في حكم البلد إن اريد له مستقبل ينعم فيه الشعب بالحرية والكرامة ويحظى بالتقدم والازدهار، ويحافظ فيه على قيمه الاصيلة ومصالحه العليا.

ومن هنا أصرّت المرجعية الدينية على سلطة الاحتلال ومنظمة الامم المتحدة بالإسراع في اجراء الانتخابات العامة لإتاحة الفرصة امام العراقيين لتقرير مستقبلهم بأنفسهم، من خلال اختيار ممثليهم المخوَّلين بكتابة الدستور الدائم وتعيين اعضاء الحكومة العراقية.

واليوم وبعد مرور خمسة عشر عاماً على ذلك التاريخ لا تزال المرجعية الدينية عند رأيها من ان سلوك هذا المسار يُشكّل . من حيث المبدأ . الخيار الصحيح والمناسب لحاضر البلد ومستقبله، وانه لا بد من تفادي الوقوع في مهالك الحكم الفردي والنظام الاستبدادي تحت أي ذريعة او عنوان.

ولكن من الواضح ان المسار الانتخابي لا يؤدي الى نتائج مرضية الا مع توفر عدة شروط، منها: أن يكون القانون الانتخابي عادلاً يرعى حرمة اصوات الناخبين ولا يسمح بالالتفاف عليها. ومنها: أن تتنافس القوائم الانتخابية على برامج اقتصادية وتعليمية وخدمية قابلة للتنفيذ بعيداً عن الشخصنة والشحن القومي او الطائفي والمزايدات الاعلامية. ومنها: أن يُمنع التدخل الخارجي في أمر الانتخابات سواء بالدعم المالي أو غيره، وتُشدّد العقوبة على ذلك. ومنها: وعي الناخبين لقيمة اصواتهم ودورها المهم في رسم مستقبل البلد فلا يمنحونها لأناس غير مؤهلين ازاء ثمن بخس ولا اتّباعاً للأهواء والعواطف او رعايةً للمصالح الشخصية او النزعات القَبلية او نحوها.

ومن المؤكد ان الاخفاقات التي رافقت التجارب الانتخابية الماضية . من سوء استغلال السلطة من قبل كثيرٍ ممن انتخبوا او تسنّموا المناصب العليا في الحكومة، ومساهمتهم في نشر الفساد وتضييع المال العام بصورة غير مسبوقة، وتمييز أنفسهم برواتب ومخصصات كبيرة، وفشلهم في اداء واجباتهم في خدمة الشعب وتوفير الحياة الكريمة لأبنائه – لم تكن الا نتيجة طبيعية لعدم تطبيق العديد من الشروط اللازمة . ولو بدرجات متفاوتة . عند اجراء تلك الانتخابات، وهو ما يلاحظ . بصورة او

بأخرى . في الانتخابات الحالية أيضاً، ولكن يبقى الامل قائماً بإمكانية تصحيح مسار الحكم وإصلاح مؤسسات الدولة من خلال تضافر جهود الغيارى من ابناء هذا البلد واستخدام سائر الاساليب القانونية المتاحة لذلك.

٢- ان المشاركة في هذه الانتخابات حق لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية، وليس هناك ما يُلزمه بممارسة هذا الحق الا ما يقتنع هو به من مقتضيات المصلحة العليا لشعبه وبلده، نعم ينبغي ان يلتفت الى ان تخليه عن ممارسة حقه الانتخابي يمنح فرصة اضافية للآخرين في فوز منتخبيهم بالمقاعد البرلمانية وقد يكونون بعيدين جداً عن تطلعاته لأهله ووطنه، ولكن في النهاية يبقى قرار المشاركة او عدمها متروكاً له وحده وهو مسؤول عنه على كل تقدير، فينبغي أن يتخذه عن وعي تام وحرصٍ بالغٍ على مصالح البلد ومستقبل ابنائه.

٣- ان المرجعية الدينية العليا تؤكد وقوفها على مسافة واحدة من جميع المرشحين ومن كافة القوائم الانتخابية، بمعنى أنها لا تساند أيّ شخص أو جهة أو قائمة على الاطلاق، فالأمر كله متروك لقناعة الناخبين وما تستقر عليه آراؤهم بعد الفحص والتمحيص، ومن الضروري عدم السماح لأي شخص او جهة

باستغلال عنوان المرجعية الدينية أو أيّ عنوان آخر يحظى بمكانة خاصة في نفوس العراقيين للحصول على مكاسب انتخابية، فالعبرة كل العبرة بالكفاءة والنزاهة، والالتزام بالقيم والمبادئ، والابتعاد عن الاجندات الاجنبية، واحترام سلطة القانون، والاستعداد للتضحية في سبيل انقاذ الوطن وخدمة المواطنين، والقدرة على تنفيذ برنامج واقعي لحلّ الأزمات والمشاكل المتفاقمة منذ سنوات طوال.

والطريق الى التأكد من ذلك هو الاطلاع على المسيرة العملية للمرشحين ورؤساء قوائمهم . ولا سيما من كان منهم في مواقع المسؤولية في الدورات السابقة . لتفادي الوقوع في شِباك المخادعين من الفاشلين والفاسدين، من المجرَّبين أو غيرهم.

نسأل الله العلي القدير أن يأخذ بأيدي الجميع الى ما فيه خير البلاد وصلاح العباد انه وليّ ذلك وهو أرحم الراحمين.

مكتب السيد السيستاني (دام ظله)

النجف الأشرف

١٧ شعبان ١٤٣٩ هـ

٢٠١٨/٥/٤ م

هل تتدخل المرجعية في ترشيح مناصب الدرجات الخاصة و رئيس الوزراء

بهدف التهرب من المسؤولية السياسية في ترشيح رئيس الوزراء من قبل المعني بترشيح رئيس الوزراء (وهي الكتلة الاكبرفي البرلمان كما حددها الدستور) و توجيه الغضب الشعبي من القوى السياسية ازاء اخفاقاتها نحو المرجعية غاليا ما يتم نسب ان ترشيح رئيس الوزراء يتم من قبل المرجعية العليا ...

فهل ان المرجعية تؤيد شخص رئيس وزراء بعينه ؟؟؟ و للاجابة عن هذا السؤال نشير الى ما ورد في خطبة المرجعية يوم الجمعة ٢٠١٩/١٢/٦ أن المرجعية الدينية ليست طرفاً في أي حديث بهذا الشأن (ويقصد به أختيار رئيس الحكومة الجديد او اي دور في اختيار شخص او وضع شروط خاصة ولو ترشيح بعض من تراهم مناسبين او اي دور أخر) ولا دور لها فيه بأيّ شكل من الاشكال.

ان سياسة المرجعية و ماحاولت دائما ان تبينه في رؤيتها للواقع السياسي العراقي و ماتبنته منذ عام ٢٠٠٣ هو ما وضحته في خطبة الجمعة ٢٠١٩/١١/٢٩((أنّ المرجعية الدينية ستبقى سنداً للشعب العراقي الكريم، وليس لها الاّ النصح والارشاد الى ما ترى انه في مصلحة الشعب، ويبقى للشعب أن يختار ما يرتئي انه الأصلح لحاضره ومستقبله بلا وصاية لأحد عليه.)) وهو ما وضحه الحاج

حامد الخفاف لدى حديثه لوكالة شفقنا في ٢٠١٩/٩/١٢ اي قبل اندلاع الحراك الشعبي اذ قال ((وواكبت المرجعية العليا الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح ومحاربة الفساد المالي والاداري ودعمته بخطبها ومطالباتها ومواقفها، ولكنه ـ وللأسف ـ لم يسفر لحد الآن عن نتائج ملموسة.((يشير الى عدد من الاحتجاجات و المظاهرات في سنوات سابقة))

وكانت المرجعية العليا ولا تزال تراقب العملية السياسية بدقة تامة فتتدخل متى ما استشعرت الخطر محدقاً بالعراق ومصالح شعبه، ووجدت أن تدخلها يكون مجدياً في حل الازمات المستعصية أو التخفيف منها، ولتدخل المرجعية ـــ التي هي حريصة على أن لا تتجاوز فيه الاطر القانونية ـ صيغ مختلفة معلنة وغير معلنة، باختلاف الظروف والحيثيات، ولكنها في كل الاحوال تكون شفافة وواضحة لذوي الشأن من مسؤولين وغيرهم، وليس من دأبها أن تتفاوت مواقفها المعلنة عما تتبناه في واقع الحال.))

فلذا ان المرجعية ترى في الحوزة العلمية مؤسسة دينية تربوية تعليمية لا سلطة سياسية لها سوى تقديم النصح و الارشاد الى ما ترتئيه فيه الخير و المصلحة و الهداية للشعب...

وان المرجعية التي سوف لن تنحاز الى اي جهة سوى الى الشعب كانت تقابل المسؤولين عن المشهد السياسي وتقدم النصح لهم ما وسعها فان رات انهم لا يستجيبون اغلقت الباب في وجوههم لتوصل الرسالة الى الجميع ان هؤلاء لا يمثلون المرجعية و لا يلتزمون وصاياها و انها غير راضية عن ادائهم الحكومي وهذا ما وضحه الحاج حامد الخفاف لوكالة شفقنا عندما سؤل متى تفتح المرجعية بابها مرة ثانية للسياسيين فاجاب ((سماحة السيد السيستاني (دام ظله) أغلق بابه بوجه السياسيين منذ حوالي سنة ٢٠١١ ولحد الآن، لأسباب معروفة لدى القوى السياسية، فإذا زالت تلكم الأسباب تفتح الباب.

المرجعية العليا تنتظر تغييراً واضحاً في اداء من بيدهم السلطة وتقدماً ملموساً في ملفات مكافحة الفساد، وتحسين الخدمات العامة وتخفيف معاناة المواطنين، وأمور أخرى أشارت اليها في أكثر من مناسبة. هي تنتظر رؤية ملامح النجاح في هذه الملفات لتبني على الشيء مقتضاه.))

لذا نفهم ان المرجعية لم ولن تتهاون في حق الشعب و لن تؤيد شخصية بعينها بل تؤيد منهاج عمل و برنامج حكومة...فان رات ما ينحاز فيه الى الشعب تؤيده وما لم يكن في مصلحة الشعب ترفضه فقد يكون مقرب اليوم مبعدا غدا او من هو مبعد مقرب غدا و المقياس هو رضا الشعب و غضبه ...

الاصلاح يبدأ من المواطن

استفتاءات متفرقة من الموقع حول حالات فساد عامة من قبل مواطنين

السؤال: اني مواطن لا املك قطعة ارض سكنيّة ولديّ عائلة واطفال، اسكن حالياً في بيت قديم مع اهلي قمتُ بالتجاوز على قطعة ارض فارغة عائدة للدولة فما حكم عملي؟

الجواب: سماحة السيد (دام ظله) لا يُجيز إحياء الأرض الموات إلا بإذن الجهات المسؤولة ذات الصلاحية.

السؤال: حصلتُ على مصوغات ذهبية وأموال من بيوت احد الطغاة عند سقوط النظام ولسوء الحالة المادّية تصرفتُ بها لاغراض المعيشة فما حكم ذلك ؟

الجواب: ما كان من الأموال الخاصة لابدّ من ارجاعه إلي صاحبه ومع التلف لابدّ من تعويضه عنه وأما ما كان من الأموال العامة فيتصدّق به أو ببدله على الفقراء المتديّنين.

السؤال: احد المؤمنين كان يعمل مدير دائرة واثناء الحرب استصحب معه كافه مستلزمات الدائرة الحكومية الى بيته وبعد أن عاد الوضع الى ما يرام تم تزويد الدائرة بمواد جديدة ولم يطالب

بالمواد القديمة؟ يبيع تلك المواد أويهديها الى إحدى الحسينيات لابراء ذمته؟

الجواب: يجب ارجاعها الى الدائرة المعنية مع الامكان ولا يجوز الاستفادة منها وان لم يستطع ارجاعها فعليه بيعها والتصدق بمبلغها على الفقير المتدين.

السؤال: هل يجوز التصرف في ممتلكات الدوائر الحكومية ؟

الجواب: لا يجوز التصرف في ممتلكات الدولة الا باذن الجهة المسؤولة عن ذلك بحسب القانون.

السؤال: هل يجوز اخذ شتلة زرع (فسيلة) اوبذرها من دائرة حكومية؟

الجواب: لا يجوز من دون اذن المسؤول.

السؤال: ما حكم من استأجر سيارات عائدة للدولة من قبل سائقيها علماً انهم غير مخولين باستخدامها لأغراضهم الشخصية؟ وما حكم الاموال المدفوعة على كلا الطرفين؟

الجواب: لا يجوز ولا تحلّ الاموال لهم.

السؤال: ما حكم سرقة أموال الدولة التي لا تحكم بالشريعة الاسلامية ولا تعطي الشعب حقه؟

الجواب: لايجوز.

السؤال: ما هو رأي سماحة السيد (دام ظله) في العوائل التي تسكن حاليا في بناية تابعة للحرس الجمهوري السابق؟

الجواب: لا يجوز من دون إذن الجهة المسؤولة عن ذلك.

السؤال: ما حكم الادوات التي نأخذها من المستشفى مثل المناديل الورقية والقفازات والادوات الباهظة الثمن التي لا علاقة لها بالدراسة وكذلك أدوات التي نحتاجها في حياتنا عند المرض مثل العكازات وغيرها من دون اذن إدارة المستشفى؟ وماذا يجب علينا فعله؟

الجواب: لا يجوز إلا باذن المسؤولين في المستشفى اوالكلية ويجب ارجاعها مع الامكان والا فيتصدّق بمبلغها على الفقير المتدين.

السؤال: اشترى والدي سيارة مسروقة تابعة للجيش العراقي السابق بمبلغ مقداره مليون وستمائة الف دينار فما هو رأيكم؟

الجواب: لا يجوز ويجب ردها الي الجهة المسروقة منها واذا كان غرور وخدعة فيمكنه ان يسترد.

السؤال: هل يجوز استخدام بعض الأجهزة كالهاتف أو آلة طابعة في الدوائر لغرض شخصي، وان كان لضرورة؟

الجواب: يتبع الشرط في عقد التوظيف فان كان عدم الاستخدام شرطاً في العقد الوظيفي ولو بنحو العموم فلايجوز.

السؤال: هل تجوز الاستفادة من الاجهزة التي هي بذمتي والعائدة الى الدولة لاغراض شخصية مع عدم الاضرار بها ؟

الجواب: لا يجوز .

السؤال: ما حكم استعمال الممتلكات العامة مثل الهاتف، جهاز الكمبيوتر والانترنت، والقرطاسية والاجهزة الاخرى لأمور خاصة والتي هي متاحة للموظف لتأدية عمله؟

الجواب: لايجوز نعم إذا أذن المسؤول المخول بذلك فلا مانع.

السؤال: شخص يعمل عامل بناء وعند الوصول إلى مقر العمل تبين له ان مواد البناء مسروقة من الدولة فهل يجوز له العمل؟ وهل يستحق الأجرة؟

الجواب: لا يجوز ذلك ويستحق الاجرة اذا كان صاحب العمل قد غرّه.

السؤال: قام بعض الأشخاص ببيع المواد التي استحوذ عليها او قبلها بعنوان هدية من الناهب فما حكم الأموال الآن؟

الجواب: يتصدّق بقيمتها على الفقراء المتدينين .

السؤال: يقوم بعض أئمة المساجد ببيع ما تجمع لديهم من المسروقات من الدوائر الحكومية ويدعون ان لديهم الاجازة في ذلك من قبل الحوزة العلمية فهل اذن سماحة السيد في بيعها؟

الجواب: لم يأذن مدّ ظله في ذلك ، بل لابدّ من حفظ ما يتسنى حفظه وارجاعه إلى الجهة ذات الصلاحية في الوقت المناسب.

السؤال: يقوم بعض الناس باستخدام بعض الممتلكات المسروقة من الدوائر الحكومية كمولدات الكهربائية والسيارات في اطار الخدمة العامة فهل يجوز لهم التصدي لذلك تصرف شخصي ؟

الجواب: لايجوز.

السؤال: بعد سقوط النظام وما رافق ذلك من انفلات أمني قام العديد من الأشخاص بالاستحواذ على الملفات الحكومية وخاصة تلك التابعة لبعض الدوائر الأمنية وفيها الكثير من المعلومات الصحيحة وغير الصحيحة المتعلقة بالناس وبالمصالح العامة، فهل يجوز لأولئك الأشخاص الاستمرار في الاستحواذ عليها ؟ وهل يجوز لهم بيعها ؟ وإذا لم يجز ذلك فماذا يصنعون بها؟

الجواب: لا يجوز لهم ذلك ويلزمهم تسليمها إلى جهة حكومية ذات صلاحية ، يوثق بمراعاتها للضوابط الشرعية والقانونية في التعامل معها .

السؤال: ما هو حكم الأموال مجهولة الملكية . وهل هناك اذن من سماحتكم بالأخذ منها ؟

الجواب: لا اذن بذلك .

السؤال: اني مواطن عراقي لدي ارتباطات تجارية مع الحكومة السابقة وبقي لي في ذمة الحكومة مبلغ قدره ١٠٠,٠٠٠ دولار بعضه بوصولات والبعض الآخر من دون وصولات وبحوزتي سيارة عائدة إلى الدولة فهل يجوز لي الاستيلاء عليها لإرجاع حقوقي؟

الجواب: لا إذن من قبل سماحة السيد – مدّ ظله – بالمقاصّة من أموال الدولة في الوقت الحاضر بل لابدّ من إثبات الحق في المحاكم الصالحة والمطالبة به من الحكومة.

السؤال: هل يجوز السكن في الثكنات او الشقق العسكرية الموجودة في معسكر الرشيد او غيره من الاماكن العامة ؟ وما هو حكم الصلاة والصوم فيها ؟

الجواب: لا يجوز السكن فيها كما لا تصح الصلاة فيها أيضا.

السؤال: هل يجوز شراء الأغراض المسروقة من ممتلكات الدولة من السوق وتخميسها للحاجة الماسة إليها؟ وكيف إذا اختلط المسروق بغير المسروق؟

الجواب: لا يجوز التعامل بالمسروق مطلقاً وأما إذا اختلط بالمال الحلال فلا يجب الاجتناب عما تشتريه من السوق إلاّ إذا عُلِم أن هذا الشيء بعينه مسروقٌ فيجتنبه .

السؤال: هل يجوز التوضؤ بالمياه الموجودة في المباني والمؤسسات الحكومية في الدول الإسلامية ؟

الجواب: نعم ما لم يعلم بكونها مغصوبة .

السؤال: هل يجوز بناء دار سكن على ارض تابعة للدولة من دون اخذ الموافقات الرسمية مع العلم بأنني لااملك أية دار للسكن وليس بامكاني استئجار دار في الوقت الراهن؟

الجواب: لايجوز إحياء الأرض الموات إلابإذن الجهات المسؤولة ذات الصلاحية حسب القانون.

السؤال: هل يجوز السكن في البنايات التابعة لدوائر الدولة بدون اخذ الموافقات الرسمية مع العلم لااملك اي دار للسكن وليس بامكاني ايجار دار في الوقت الراهن؟

الجواب: لايجوز إلا بإذن الجهة المسؤولة.

السؤال: يقوم بعض الناس باستخدام بعض الممتلكات المسروقة من الدوائر الحكومية كالمولدات الكهربائية والسيارات في اطار الخدمة العامة فهل يجوز لهم التصدي لذلك بتصرف شخصي ؟

الجواب: لايجوز.

السؤال: هناك الكثير من الأشخاص الذين دفعوا مبالغ تسمى بـ (البدل النقدي) في زمن النظام المخلوع للخلاص من ظلم ما يسمى بقانون والخدمة العسكرية الإلزامية. فهل يجوز لهم الآن الأخذ من دوائر الدولة سلعاً او مبالغ بقدر تلك الأموال التي دفعوها؟

الجواب: لا يجوز لهم ذلك .

السؤال: هل تأذنون لنا بالانتفاع والتصرف ببعض الامور التي تعتبر مجهولة المالك كاستخدام الهاتف وتصوير المستندات وغيرها؟

الجواب: لانأذن بالتصرف في أموال الحكومة في الدول الاسلامية بغير الطرق القانونية بأي نحو من الانحاء.

السؤال: عندي صديق كهربائي طلبتُ منه في يوم ان يسحب لي خط كهرباء من العمود الرئيسي الموجود هو في الازقة ففعل لي ذلك فهل يجوز هذا ام انه سرقة؟ وماذا عليّ أن أفعل مع الخط الذي افعل الذي سحبته؟

الجواب: لا نجيز الاستفادة من المشاريع الحكومية الا بالطرق القانونية.

السؤال: هل يجوز ايقاف عدّاد الكهرباء ، أو الماء ، أو الغاز ، أو التلاعب به في الدول غير الإسلامية؟

الجواب: لا يجوز ذلك.

السؤال: اشتريت سلاحاً من أحد الأشخاص فتبين أن السلاح قد أستلمه من النظام السابق و قد اشتريته منه لغرض الحفاظ على النفس فما حكم الشراء؟

الجواب: لايجوز ويجب ارجاعه الي الجهات المعنية بذلك.

السؤال: شخص أوصل التيار الكهربائي إلى منزله من عمود الكهرباء الواقع بجانبه من دون استحصال الموافقات الرسمية فما حكمه؟

الجواب: لا يجوز وهو ضامن للقيمة .

السؤال: ارض مشاعة تعود الي الدولة اشتريتها سنة ١٩٨٨من شخص وقمت ببنائها وسكنت فيها ثم قام النظام السابق بتهديم تلك المنطقة من دون تعويض وبعد سقوط النظام استولي بعض الناس علي تلك الاراضي، فهل يجوز لي شرعاً المطالبة بالارض؟

الجواب: لا حق لك فيها . حسب مفروض السوال.

السؤال: قام أحد الاشخاص بسرقة بعض المصارف والبنوك عند سقوط النظام بحجة انها اموال الدولة، وبعد استقرارالوضع نسبياً قام هذا الشخص بفتح شركة للسياحة والسفر:

١ـ ما حكم عملي معه بمرتب شهري مع علمي بمصدر امواله؟

٢ـ ما حكم الهدايا التي يعطيها لي؟

٣ـ ما حكم الصلاة والاكل والشرب في بيته؟

٤ـ هل يجوز أخذ القرض منه لحاجتي وسوء وضعي المادي؟

٥ـ هل من الواجب مقاطعته وهو من اقربائي لكونه سارقاً؟

٦ـ اذا ذهب هذا الشخص الى حج بيت الله الحرام فهل تقبل حجته؟

٧ـ هل يجوز اخذ الاموال منه لسد حوائج المؤمنين؟

الجواب: ١. يجوز ما لم تعلم ان عين ما يدفع لك هو من الاموال المسروقة.

٢. يجوز اخذها بالشرط المذكور.

٣. كذلك.

٤. كذلك ايضاً.

٥. لا تجوز المقاطعة ولكن يجب تنبيهه على وجوب ارجاع اموال الناس اليهم.

٦. لا نعلم القبول ولكن الحج صحيح اذا لم يكن ثوب احرامه وثوب طوافه وهديه من الاموال المسروقة.

٧. يجوز بالشرط المذكور.

السؤال: حصل والدي على قطعة ارض تابعة للدولة من غير رخصة وبعد سقوط النظام باعها بمبلغ رخيص لا يساوي مبلغها وقبل شهر توفي والدي فما الحكم وهل يجوز توزيع المبلغ علي الفقراء ام يوجد امر آخر؟

الجواب: اذا كان الوالد قد قام بتسجيل الارض باسمه رسمياً بحيث لم تعد تابعة للدولة ثم باعها فلتراجع الجهة الرسمية المختصة فيما يلزم فعله في مثل ذلك. واما اذا كان قد باع الارض وهي بعد تابعة للدولة فمع عدم احراز رضا المشتري بتصرفه في المال حتي مع علمه بعدم استحقاقه له شرعاً لابد من ارجاعه اليه ومع عدم الامكان فالتصدق به عنه.

السؤال: اني املك (مكتبة) مبنية على ارض تعود ملكيتها الى امانة بغداد بنحو تجاوز وبعلم الأمانة فهل المال العائد منها حلال ام حرام؟

الجواب: الاموال العائدة من العمل لا اشكال في ملكيتها ولكن يجب عليك السعي لتحصيل موافقة الجهات الرسمية المختصة لتصحيح التصرف في الارض.

السؤال: هل يجوز التصرف باموال الدولة؟

الجواب: بالنسبة للمعاملات التي تجريها الدولة رعاية للمصلحة العامة مثل شراء الأدوية فسماحة السيد (دام ظله) يمضيها والدولة بالنسبة إليها مالكة وأما المعاملات التي لا شأن لها بالمصلحة العامة مثل شراء الأسلحة فسماحة السيد (دام ظله) لا يمضيها ولا تكون الدولة بالنسبة إليها مالكة ولكن (بصورة عامة) سماحة السيد لا يجيز التصرف في أموال الدولة إلا إذا تم الحصول عليها عليها بالطرق القانونية المرعية وبغير ذلك لا يجيز التصرف فيها نهائياً فالسرقة والإختلاس والخدعة وأمثالها اساليب لا يجيزها بالنسبة لأموال الدولة بتاتاً.

الاصلاح الحسيني

لم تترك المرجعية الدينية الموسم الحسيني دون ان تشير الى عظمة الاصلاح الحسيني و اثره على الحياة الاجتماعية والدينية وان تستثمر تلك المناسبة و خطب الموسم في تثقيف الناس في امور دينهم وتبصيرهم بشؤون زمانهم وطرح الحلول المناسبة لمشاكلهم الفكرية. و ترك الاحلام و القصص الخرافية و اعتماد المصادر الموثقة منها هذه الخطبة .

نص الخطبة الثانية في يوم الجمعة (٥-المحرّم الحرام-١٤٣٨ هـ) التي القاها ممثل المرجعية الدينية العليا فضيلة العلامة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في الصحن الحسيني الشريف

نعيش في هذه الايام ذكرى نهضة الامام الحسين (عليه السلام) وخروجه للاصلاح في امة جده رسول الله صلى الله عليه وآله والفاجعة التي حلت بالاسلام والمسلمين باستشهاده واستشهاد جمع من اهل بيته واصحابه الميامين، ولتلك النهضة الكبرى والفاجعة العظمى جوانب كثيرة يتداولها اهل العلم والمعرفة بالبحث والتحقيق، ولكن نريد ان نشير هنا . ونحن نعيش هذه الايام العاشورائية الحزينة . الى جانب من تلك الجوانب وهو ما يمثله الحزن والأسى على مصاب سيد شباب اهل الجنة عليه السلام من اهمية في مدرسة اهل البيت (عليهم السلام)، فقد

دلت الاثار والنصوص المتضافرة عن أئمة الهدى عليهم السلام على ان البكاء على الحسين عليه السلام واظهار الحزن على مصابه عبادة بنفسها يتقرب بها المؤمن الى الله والى رسوله (صلّى الله عليه وآله) وتستوجب جزيل الثواب وعظيم الأجر، فقد ورد عن الامام الباقر عن ابيه الامام زين العابدين (عليهما السلام) انه كان يقول (أيما مؤمن دمعت عيناه حتى تسيل على خديه في ما مسّنا من أذى من عدونا في الدنيا بوّأه الله منزل صدق). وورد عن الامام الصادق (عليه السلام) انه كان يدعو في سجوده فيقول (اللهم ارْحَمْ تِلْكَ الْخُدُودَ الَّتِي تَقَلَّبَتْ عَلَى حُفْرَةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) وَ ارْحَمْ تِلْكَ الْأَعْيُنَ الَّتِي جَرَتْ دُمُوعُهَا رَحْمَةً لَنَا وَ ارْحَمْ تِلْكَ الْقُلُوبَ الَّتِي جَزِعَتْ وَ احْتَرَقَتْ لَنَا وَ ارْحَمِ تلك الصَّرْخَةَ الَّتِي كَانَتْ لَنَا).

ان الحزن على مصاب سيد الشهداء عليه السلام مظهر صادق من مظاهر الحب والولاء لنبي هذه الأمة وآله الاطهار الذين اصطفاهم الله تعالى وأمر بمودتهم وحبهم وجعل ذلك اجر هذه الرسالة، قال الله تعالى (قل لا أسألكم عليه أجراً الا المودة في القربى) وقد استفاضت الروايات الشريفة عن النبي (صلّى الله

عليه وآله) في ان المراد من القربى الذين اوجبت الآية الكريمة مودتهم هم علي وفاطمة وابناهما الحسن والحسين (عليهم السلام).

ان هذا الحب يجب ان يلامس شغاف قلوب المؤمنين ويجري مع دمائهم في عروقهم، هذا الحب الذي هو شعبة من شعب حب الله عز وجل بحب أوليائه ومن جرت نعمته على هذه الأمة على أيديهم فوقفوا مع النبي (صلّى الله عليه وآله) وبذلوا الغالي والنفيس في سبيل إيصال هذه الرسالة الى عامة الناس، حتى امتزجت هذه الدعوة المباركة بدمائهم وجهادهم، بهم بدأها الله وبهم يختم وبهم تبقى مستمرة عالية، لا تقوم لها قائمة من دونهم، انهم حملة هذه الرسالة بدءا واستمرارا وختاما، هكذا شاء الله، ولم يشأ اعتباطا بل لما لهم من مؤهلات ميزتهم عن سائر من سواهم.

ان من واجبنا كمؤمنين - بحكم ما أودعه الله في ضمائرنا وما فطرنا عليه من محبة من أحسن إلينا، فضلا عما ندبنا اليه تعالى وأمرنا به - ان نحبهم اكثر من حبنا لآبائنا وأمهاتنا وذرياتنا وجميع

اهلينا، أليسوا هم من جرت اعظم نعم الله علينا وهو الهداية للإيمان على أيديهم، ان هذا الحب هو من الحب لله الذي ورد في النص الشريف انه هو الدين .

بالإضافة الى ان الحزن على الحسين (عليه السلام) والبكاء على مصابه براءة منا الى الله عما فعله الاشرار بآل محمد (صلّى الله عليه وآله) وإعلان للنصرة لهم ولقائمهم (عليه السلام) عسى ان يكتبنا الله من الشاكرين الذين أشار اليهم في قوله تعالى (وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل أفان مات او قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا وسيجزي الله الشاكرين)..

ان مجالس سيد الشهداء عليه السلام ومظاهر العزاء له وفق ما توارثه المؤمنون خلفاً عن سلف هي من اعظم ذخائرنا التي لا يمكن ان نفرط بها بل لا بد ان نحافظ عليها بكل ما اوتينا من امكانات، وقد وجدنا كيف ألهمت شبابنا بل وشيوخنا فخرجوا بمئات الآلاف بكل شجاعة وبسالة دفاعا عن العرض والارض والمقدسات فسطروا اروع الملاحم التي سيخلدها لهم التاريخ ،

وكفى بمثل هذا فائدة وثمرة لهذه المجالس. وهي بما تجمعه من حشد كبير من المؤمنين مناسبة فضلى لتثقيف الناس في امور دينهم وتبصيرهم بشؤون زمانهم وطرح الحلول المناسبة لمشاكلهم الفكرية. ومن الضروري الاعتماد فيما يلقى فيها على المصادر الموثوقة ولا سيما فيما يتعلق بنقل الحوادث التي جرت على ال محمد (صلّى الله عليه وآله) واجتناب ما سواها حتى لا يتخذ ذلك مطعناً فيها ونقضاً لإحدى اهم الفوائد التي يمكن ان تترتب عليها وهي تثبيت العقائد الحقة في نفوس المؤمنين .

اللهم عجل لوليك الحجة بن الحسن الظهور واجعلنا من اهل طاعته وحقق لنا امالنا بنصرته واتمم به لنا السعادة بالحضور بين يديه والشهادة في صفه انك سميع الدعاء قريب مجيب .

المرجعية تدعوا الشعب الى ثورة أخلاقية مجتمعية

قبل ان ابدأ بمناقشة اهم مطالب خطبة الجمعة ليوم ٢٠٢٠/٢/١٤ لابد ان اشير الى ملاحظتين مهمة الاولى ان ما يتطرق اليه منبر خطبة الجمعة من كربلاء المقدسة عبر وكيلي المرجعية السيد أحمد الصافي او الشيخ عبد المهدي الكربلائي اما ان يكون مكتوباً بالنص من المرجعية العليا وهو مايقرأ من على المنبر بدون تغيير... او يكون بتوجيه خطوط عامة و يترك لوكيل المرجعية ان يشير الجماهير الى توجيهات المرجعية باسلوبه وتعابيره الخاصة ...او يترك لوكيل المرجعية الاختيار وهو ايضا مما لا يتجاوز نظرة المرجعية للاحداث المزامنة ... ومما لاحظناه في الاشهر الست الماضية المرجعية اولت الاحتجاجات اولوية كبرى لم يسبق للمرجعية ان وجهت هذا الكم الهائل من التوجيهات والبيانات و النصائح و الارشادات لحدث معين مما لا يجعل مجال للشك ان ما اشار اليه الشيخ عبد المهدي الكربلائي يمثل وجهة نظر المرجعية و بتوجيه منها وخاصة ان خطيبي الجمعة ينالان ثقة المرجعية من سنوات طوال ..

والثانية ان الخطبة لم تلاقي الصدى الاعلامي الموازي و المعادل لاهميتها مما يجعل المسؤولية الشرعية مهمة لتحقيق الغرض منها في كل مقالاتنا ومجالسنا للمضامين العالية التي وجهتها الخطبة و التي يمكن أجمالها بثلاث محاور اساسية

الاول الأهمية والضرورة الحياتية لمنظومة القيم والاخلاق في المجتمع

الثاني التطرق لبعض الصفات الغير صحيحة والنواقص الاخلاقية

الثالث العلاجات

الاول : الأهمية و الضرورة الحياتية لمنظومة القيم و الاخلاق في المجتمع

١. تعتبر القيم والاخلاق الانسانية ركيزة اساسية لسلامة العلاقات الاجتماعية وقوة المجتمعات والذي انشأ منهُ التعاون والتكافل والتعاضد الاجتماعي الذي يحقق منه الفرد والمجتمع حاجاته الاساسية.
٢. ركيزة اساسية لسلامة التعاملات الاقتصادية من الظلم والاستغلال،
٣. ركيزة اساسية للاستقرار النفسي للفرد والمجتمع.
٤. ركيزة اساسية لتقدم ورقي وازدهار المجتمع بصورة عامة، واهمالها او تدهور هذه القيم الاخلاقية لدى أي مجتمع سيفقد هذا المجتمع وعزته وكرامته وتطوره ورقيهُ. .. تتطور المجتمعات وترتقي الامم عندما تهتم وتعتني بمنظومة القيم والاخلاق كثقافة تنشرها لدى افراد المجتمع ولدى مؤسسات الدولة وتهتم بهذه الثقافة ان تحوّلها الى ممارسات يومية.

أهم الصفات السلبية التي تعرضت لها الخطبة :

١. تفشي مشاعر الانانية وخاصة بين المسؤولين .
٢. عدم التورّع عن الكذب والنفاق واتهام الاخرين من غير دليل وانتهاك حرمة الاخرين وتسقيطهم اجتماعياً وسياسياً ونحو ذلك من الصفات الذميمة التي انتشرت في الفترة الاخيرة..
٣. من الصفات غير الصحيحة العصبية القومية المذهبية العشائرية التي دفعت البعض الى اتخاذ المواقف البعيدة عن الحق والانصاف وهذه في الواقع العصبية بانواعها التي ذكرناها تزرع الاحقاد والضغائن والكراهية بين ابناء الوطن الواحد وتدفع عنهم صفة التعاون والتكافل فيما بينهم..
٤. الاعتداءات والتجاوزات على الاخرين وان كانوا في مواقع محترمة في خدمة الوطن والمواطنين كبعض التجاوزات والاعتداءات التي تحصل على بعض الاساتذة في الجامعات

والاعتداءات والتجاوزات التي تحصل على بعض المعلمين والمدرسين او بعض شرطة المرور او على بعض اخرين مما يخدمون خدمة عامة.. هذه من الصفات الذميمة التي نرى كثير من ظواهرها في بعض وسائل التواصل الاجتماعي..

٥. استخدام العنف ولا نعني العنف بالقتال فقط وانما حتى بالاسلوب استخدام العنف لحلّ المشاكل والنزاعات وبالإمكان اخواني في كثير من المشاكل والنزاعات الاسرية وغير الاسرية ان تُحل بالحوار والتفاهم وان طال هذا الحوار والتفاهم أو لا لم ينفع الحوار والتفاهم يمكن اللجوء الى الوسائل القانونية التي تحمي المجتمع من الإخلال بالنظام العام..

٦. ظاهرة الرشوة والاختلاس والتجاوز على المال العام وحالات التزوير والاحتيال غسيل الاموال استغلال الاخرين مالياً واقتصادياً بغير وجه حق كما نرى في الكثير من التعاملات الاقتصادية المنتشرة في المجتمع..

٧. ايضاً من الامور التي انتشرت في الفترة الاخيرة هي نشوء حالات اجتماعية ادّت الى التفكك الاسري والانحلال الاخلاقي وشيوع ظاهرة التعاطي والاتجار بالمخدرات وكثرة حالات الانتحار وميل البعض للتمظهر بمظاهر غريبة بعيدة عن روح الهوية العراقية، لابد ان نتأمل في هذا الأمر وحتى في هذا المظهر والتمظهر لابد ان نحافظ على ان يكون من جوهر وعنصر الهوية العراقية .

العلاجات

الاول : ان يكون هناك ضرورة وعي مجتمعي لأهمية الاخلاق والقيم في مختلف مجالات حياتنا كضرورة كبيرة و أساسية .

الثاني ان نجعل منظومة الاخلاق والقيم ثقافة عامة ونوليها اهتمام في تطبيقها كممارسة يومية وعلى مختلف مستويات الحياة وان يكون هذا الاهتمام على المستوى المجتمعي وعلى مستوى مؤسسات الدولة

فمثلا ان يهتم المعلم او الاستاذ الاكاديمي بالتربية الاخلاقية وزرعها في نفوس الطلبة بالاضافة الى الدروس الاكاديمية.... وان يتناولها المثقف العام في كتاباته وغير ذلك ورب الاسرة ايضاً وربة الاسرة ايضاً علينا ان نهتم جميعاً في ذلك..

الرابع ان يمارس المجتمع دوره الرقابي ولا يصح لأفراد المجتمع ان يغيب دورهم في تطبيق هذه القيم والاخلاق في المجتمع وان يكون لهم قوة تأثير مجتمعي في افراد مجتمعهم في ان يتحلوا بالاخلاق ولا يصح ان يسكتوا ويغضوا النظر ويتعاملوا باللامبالاة وعدم الاهتمام ببعض الممارسات الخاطئة التي تحصل في المجتمع فكما انها مسؤولية مؤسسات الدولة هي مسؤولية المجتمع في كل مكان.

الخامس: ان نحوّل هذه الثقافة الى ممارسة يومية ظاهرة ... لا مجرد شعارات..

السادس: وهو مهم ان ممارسة التغيير الاجتماعي و تعود أهميته الى انه سيتوفّر لنا مستقبلاً الكثير من العناصر الصالحة وعلى مختلف مستويات المجتمع التي تستطيع مستقبلاً ان تنهض بأداء مختلف المسؤوليات سواء أكان في المواقع الحكومية او المواقع المجتمعية والتي تستطيع من خلال ممارسة هذا التغيير الاجتماعي والخُلقي ان تأخذ بمسار العملية السياسية والاجتماعية والاخلاقية التي انحرفت عن مسارها الصحيح ان تأخذ بها الى المسار الصحيح المطلوب وحينئذ سنستطيع ان نحدّ ونستوعب الكثير من التداعيات الخطيرة التي نشأت من الفشل في العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مجتمعنا ونستطيع ان نتلافى الكثير من التداعيات الخطيرة التي نشاهدها في ايامنا هذه...

هذا أهم ما استطعنا اختصاره و ترقيمه ليكون واضحا امام الجميع ولعل تكون كل نقطة منها منطلقاً لسلسة من مقالات تحدث الثورة الاخلاقية المجتمعية المطلوبة ..

نسأل الله تعالى ان يوفقنا لذلك انه سميع مجيب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين..

كلمة أخيرة

لماذا يعيش العراق وهو بلد الحضارات و اول من شرع القوانين على هذه المعمورة هذه الازمة من غياب القانون و الحساب و ضياع حقوق الشعب ؟

لماذا يعاني شعب العراق من ازمة البطالة و حالة من الركود الاقتصادي المتمثل بالقطاعين الصناعي و الزراعي وهو بلد الرافدين والنفط و في بعض التقارير انه يملك ١٠% من احتياطي النفط في العالم؟؟

لماذا يعاني شباب العراق حالة من التيه و الضياع وتفشي المخدرات والضبابية في رسم المستقبل وهو مهد الانبياء عليهم الصلاة و السلام و بلد الائمة عليهم السلام ؟

لماذا يعاني العراق الصراعات الداخلية و التدخلات الخارجية وهو بلد انطلاق الثورة الاصلاحية للامام المهدي عليه السلام للعالم؟؟

هذه الاسئلة وكثير من شبيهاتها يجلس الشباب و يتساؤلون لماذا و لماذا ؟؟

لماذا كان على العراق ان يتحمل حكم طاغية العصر لينتظر عصر من الديمقراطية التي كان يحلم بها فاذا يتفاجأ بعد ستة عشر عاماً بحلمه الوردي وقد تحول الى كابوس جاثم على صدره؟؟

فكان على ابناء البلد ان ينهضوا من هذا الكابوس سنة بعد سنة في مظاهرات مطالبة بالاصلاح وتدعمها المرجعية التي نقمت على الوضع و ابدت غضبها وغلقت بابها دون جدوى؟؟

خرج الشعب و دعمته المرجعية و كلها أمل بالتغيير فقالت كلمتها التاريخية باضرب بيد من حديد فذاب ذاك الحديد ليشل تلك اليد عن تحقيق حلم المرجعية و الشعب؟؟

منذ ستة اشهر و ما زال الحراك الشعبي (و الذي ساندته المرجعية) و على ما حققه من نتائج ما زال لم يحقق الانتصار في اول معارك الاصلاح وهي معركته ضد الفساد؟؟

وجهت المرجعية و ساندت المظاهرات و اعطت توجيهاتها لسلمية المظاهرات و لكنها في الاسبوع لاخير اعطت مفتاح التغيير بيد العراقيين؟؟

في الخطبة يوم الجمعة ٢٠٢٠/٢/١٤(من كربلاء المقدسة والخطبة للشيخ عبد المهدي الكربلائي معتمد المرجعية و وكيلها) أجابت المرجعية عن جميع الاسئلة السابقة وكأن لسان حالها يقول ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ...

اشار الشيخ عبد المهدي الكربلائي في بداية حديثه الى نقطة الاهم في تقدم الشعوب و الامم ...حيث اشار الى ان نقطة تطور الشعوب و الامم و سبب رقي الحضارات هي في التزاماتها الاخلاقية ...

ان احترام القانون و شيوع اسس التعاون و الالفة و المحبة بين ابناء المجتمع هو ما يعلوا بالمجتمع و يسمو به في سماء الرقي و التقدم ...فالشعوب التي تحقق هذه المضامين تتقدم حتى وان لم تكن موحدة في ايمانها فقانون هذه الحياة مبني على السببية (فكيف ينجح الطالب وهو لم يقرأ؟؟ شرط النجاح هو الدراسة بجد ..و لاعلاقة لاعتقاد الطالب في درجة نجاحه في الامتحان الدنيوي) ... فثمرة الايمان يجنيها الانسان في حياته الاخرى و ما ينعكس عن ايمانه في هذه الحياة يجب ان يعكس صدق الحديث و الامانة و الوفاء بالعهد و الخ من الاخلاق الفاضلة ...

ان للسلطة الحاكمة دور مهم في انعكاس تربيتها الاخلاقية نحو المجتمع فلو تولى احد السلطة وهو عنده نقص في تربيته الاخلاقية فاننا نتوقع المزيد من الحروب و الانقسامات و التقاطعات لهذه السلطة مع باقي الدول...

و ان تولى حكيماً السلطة نتوقع ان ينعم المجتمع بالاصلاحات الاقتصادية و المجتمعية و يعيش المجتمع جو من المراقبة و الحرص على البلد ...

ولكن في كلتا الحالتين السابقتين فان الحاكم هو وليد المجتمع وهو ابن من ابنائه ... فان كان المجتمع صالحاً يلد حاكم صالح و ان كان المجتمع منحرفاً فتتمخض الولادة عن حاكم منحرف...

و الى هذا المعنى اشارت الاية الكريمة من سورة الاعراف ولَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَـت مِّن السَّمَآءِ وَالأَرْضِ وَلَـكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَـهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ بعد ذكر قصص من الامم الغابرة قوم نوح وعاد وثمود قوم صالح و مدين قوم شعيب وما حل بهم من غضب الهي وهلاك بسبب رفضهم للحركات الاصلاحية التي جاء بها الانبياء عليهم السلام الذين بعثوا اليهم...

هذه البركات و الخيرات من قبل الامن و حل مشكلات الحياة وقيل هي استجابة الدعاء و قيل المطر وقيل بركات السماء المعنوية و بركات الارض المادية تفتح على اهل القرى على ما يقدمه اهل هذه القرى من ايمان وتقوى (المشروطة بالعمل الاخلاقي فلا تقوى بدون عمل و لا عمل بدون خوف من التقصير في اداء حقوق العباد)...

الاية وضعتنا امام قاعدة الهية لنزول البركات مشروطة بالايمان و التقوى الالهية المتمثلة باداء الحقوق وتحقيق العدالة الاجتماعية و الاحسان والخ...

و العقوبات التي تحول دون نزول تلك البركات فهي بسبب ما تكسبه تلك الامم بسبب كذبها في نهج سبيل الاصلاح...

فلذا ان اراد الشعب العراقي تحقيق التغيير المنشود فماعليه سوى السير على نهج الامم في تقدمها و رقيها وهو سلوك الاخلاق الحسنة و تحقيق العدالة الاجتماعية وجعلها سلوكاً يومياً ...

ان الاحساس بالوطنية و الانتماء للوطن وحب الوطن ما هي الا صفات ايمانية ينتج عنها الحرص على مستقبل البلد و الحيلولة دون تخريبه...

وان التمتع بروح تملؤها الكرامة ينتج عنها ارواح تدافع عن سيادة الوطن وتحول دون اي تدخل خارجي من اي جهة كانت...

و لا يتحقق اي تغيير الا من نفوس ذات همة عالية متخلقة باخلاق الانبياء صلوات الله عليهم اجمعين ..فيجب على الشعب اولا ان يغرس تلك الاخلاق الفاضلة في نفوس الشباب ليكونوا قادرين على العطاء حتى يفيض فينضح الاناء بما فيه من الخير و التعاون و الحب و الا فان فاقد الشيء لا يعطيه ....

أحمد خضير كاظم

١٨ ذي القعدة ١٤٤١

٢٠٢٠/٧/١٠

الفهرس

العنوان..... ١
مقدمة ٢
قبل أن نبدأ ٣
ماهو دور المرجعية العليا ؟ ٤
من هنا نبدأ ١١
ضرورة حصر السلاح بيد الدولة ١٨
احترام ادوات الدولة ٢٣
معالجة الامور بالحكمة وعبر الطرق السلمية ٣٠
نصب صور سماحة السيد السيستاني دام ظله ٣٣
تحريم التهريب و تسهيله من المنافذ غير الرسمية ٣٨
إستفتاء حول التصدي للمفسدين ٤٢
انواع من الفساد الاداري في اوساط الموظفين الحكوميين ٤٤
أستفتاء حول أيفاد الموظفين..... ٤٦
لقاء المرجعية بالمالكي ٤٨
إستفتاء حول إعانة شبكة الحماية الاجتماعية ٥٣
المرجعية تقدر عالياً مظاهرات عام ٢٠١١ و تدعوا الى حزمة أصلاحات ٥٦
خطوات الاصلاح في اب ٢٠١٥..... ٥٧
أسئلة وكالة الصحافة الفرنسية بعد الخطبة ٦٢

المرجعية تقترح استعانة الحكومة بلجنة من حكماءالعراق ٦٨

معركة الاصلاح تأخرت كثيراً..... ٧٣

ولات حين مندم ٨١

المطالبة بالاصلاح مع انطلاقة الحراك الشعبي في تشرين ٨٧

المرجعية تضع خارطة طريق ٩١

الاصلاح عن طريق الانتخابات ٩٨

الانتخابات النيابية ٢٠١٨..... ١٠١

هل تتدخل المرجعية في ترشيح رئيس الوزراء ١٠٦

الاصلاح يبدأ من المواطن ١٠٩

المرجعية تدعوا الشعب الى ثورة أخلاقية مجتمعية ١٢٦

كلمة أخيرة ١٣١